

الديمقراطي الاجتماعي بمراسلة يطلب من خلالها تأجيل سؤال إنشاء السدود إلى جلسة لاحقة.

وفيما يخص الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 22 ماي 2018 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 21 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 15 سؤالاً؛

- عدد الأجوبة الكتابية التي توصلت بها رئاسة المجلس هي: 10 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه لقطاع العدل، وموضوعه هزالة التعويضات الناتجة عن نزاع الملكية وبطء مساطرها، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال. السيدة الوزيرة غادي تنوب على السيد الوزير؟ ميكرو السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

إذا كان من الممكن تقديم الأسئلة الموجهة لقطاع الماء ثم نعود لقطاع العدل.

السيد رئيس الجلسة:

إذا لم يكن هناك مانع في انتظار التحاق السيد الوزير.

إذن شكرا لفريق الأصالة والمعاصرة على تفهمه.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه لقطاع الماء، وموضوعه توفير الماء الصالح للشرب بالمناطق الجافة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك جميل:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة كاتبة الدولة،

الإخوان والأخوات أعضاء مجلس المستشارين،

نبارك لإخواننا شهر رمضان المبارك، ونتمنى من الله عز وجل أن يتقبل الصيام والصلاة بمزيد من الأجر والمغفرة والثواب.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

تشهد بعض المناطق الجافة والشبه الجافة من المغرب فترة جفاف حاد، وانقطاعات متتالية للماء تدوم في بعض الحالات 10 أيام متوالية، الشيء الذي يضطر معه الساكنة إلى قطع مسافات طويلة للحصول على الماء

مخبر الجلسة رقم 158

التاريخ: الثلاثاء 6 رمضان 1439هـ (22 مايو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس المجلس. التوقيت: ساعتان وسبع دقائق، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع كما هي العادة- في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

في البداية، نخطط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة.

وقد توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يخبر من خلالها المجلس أنه نظرا لتزامن عقد هذه الجلسة مع انتخابات رئاسة الاتحاد، والتزام جميع أعضاء الفريق بالتصويت خلالها فإنه يتعذر على أعضاء الفريق حضور أشغال هذه الجلسة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الثقافة والاتصال ببرمجة الأسئلة الموجهة لوزارته مباشرة بعد الأسئلة الموجهة لقطاع الماء، نظرا لارتباط السيد الوزير بنشاط حكومي.

ثم كذلك فقد توصل المجلس أخيرا من السيد رئيس الفريق الدستوري

المستشار السيد مبارك جميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة، طرحنا هذا السؤال ونحن على مشارف فصل الصيف، حيث يزداد الطلب على هذه المادة الحيوية والضرورية والأساسية والاجتماعية والجماعية، وحيث أن عدة مدن وجاعات عرفت احتجاجات السنة الماضية، كما ذكرت السيدة كاتبة الدولة، بني ملال، أزيلال، وزان، صفرو، وغيرها من المدن، أشهرها إقليم زاكورة الذي لازالت تداعيات هاذ الاحتجاجات سارية إلى الآن، هناك معتقلين وباقين كيتابعوا في إطار يعني الطلب بمادة حيوية.

وحيث، السيدة الوزيرة، أن جلالة الملك في المجلس الوزاري أكتوبر 2017، دعا الحكومة، خصوصا رئيس الحكومة، إلى تشكيل لجنة تنكب على دراسة هاذ الملف، خصوصا الماء الصالح للشرب والماء للرعي، وأمر جلالة الملك أن تنكب هذه اللجنة على إيجاد الحلول المناسبة.

وحيث، السيدة الوزيرة، أن الحكومة تعترف بأن هناك أكثر من 37 مركز ومدينة، واحنا هاذ الرقم كان يمكن يكون أكثر من هاذ الرقم اللي تيعرف خصاص كثير لهاذ المادة، وخوفا، السيدة كاتبة الدولة، أن تستمر الاحتجاجات، احنا راه ما كاينشي واحد الضائنة أن الاحتجاجات غادي تستمر فهاذ الصيف، خصوصا أن الصيف حار والماء مطلوب وضروري وحيوي ما يمكنش الإنسان يستغنى عليه بأي حال من الأحوال. إذن خشية تجدد هاذ الاحتجاج، نطرح عليكم، السيدة كاتبة الدولة الحلول التالية:

أولا، التسريع في إصدار ما تبقى من النصوص التنظيمية، النصوص التنظيمية لقانون الماء 36.15 خصوصا المادة اللي مرتبطة بالخصاص. نطالبكم أيضا بالتسريع في استكمال الهياكل الإدارية، لا يعقل أن درعة- تافيلالت كمزوج، ثلاثة أقاليم ما فيهاش مديريات إقليمية، وجوج أقاليم اللي فيها جوج مديريات إقليمية هي الراشيدية مع ورزازات، إقليم ميدلت تنقسم درعة تافيلالت وجهة بني ملال خنيفرة، الهيكلة الإدارية عنصر أساسي في إنزال المخططات الإستراتيجية للتدبير المالي. أيضا نقترح عليكم كذلك الحل الثاني وهو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، إن شتم للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، المكلفةبالماء:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

كتعرفوا اتما بأن المشكل دبال زاكورة في طريقه إلى الحل، ولم يعد

الصالح للشرب ويؤدي ذلك إلى تفاقم الهجرة بهذه المناطق.

لذا، نساءلكم، السيدة كاتبة الدولة، عن الإجراءات التي ستخذونها

هذه السنة للحد من اقطاع الماء الصالح للشرب من جهة؟

وكذلك نساءلكم حول الإجراءات التي تتخذونها من أجل الرفع من

جودة الماء؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة شرفات أليدري أفيلال، كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقلواللوجستيك والماء، مكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار، فيما يتعلق بالوضعية المائية، أقولها والحمد لله يعني عرفت تحسنا كبيرا مقارنة مع السنة الفارطة، بحيث أنه اليوم نسبة ملء السدود تقريبا واحد 70% على الصعيد الوطني، يعني واحد الانتعاشة كبيرة جدا، هذا فقط على مستوى السدود، وأيضا كاين هناك انتعاش على مستوى جل الفرشات المائية وجل الآبار والعيون التي تتزود منها بالخصوص الساكنة القروية، ومن المفروض أن الصيف ما غيكونش نفس الحدة ونفس الدرجة دبال الاضطرابات اللي عرفها الصيف الفارط.

غير أنه تعرف بعض المراكز اللي بطبيعة الحال اللي كتوفر على موارد مائية محدودة مع الاضطرابات اللي تظل محدودة جدا، إما نتيجة ارتفاع الطاقة الاستهلاكية، إما نتيجة بعض الأحيان انخفاض الضغط داخل الشبكة وإما نتيجة بعض الأحيان بعض الأعطاب اللي تتكون غير متوقعة وغير مبرجة.

ولكن بطبيعة الحال انطلاقا من التعليمات الملكية السامية، بادرت الحكومة إلى بلورة مخطط استعجالي وآني في شقه الآني والاستعجالي واللي الكلفة ديالو تقريبا واحد 606 مليون درهم اللي بمشاركة وإشراك كل القطاعات المعنية بما فيها كتابة الدولة المكلفة بالماء، المكتب الوطني للكهرباء، الجماعات الترابية، وزارة الداخلية، والمفروض هاذ المخطط غيباشر إلى تقديم حلول آنية، فقط آنية ريثما تنضج المشاريع المهيكلة، من شأنها أنها تخفف من هاذ الاضطرابات على مستوى بعض المراكز وبالخصوص المراكز القروية العميقة اللي تتميز إما بتضاريس صعبة وإما بمحدودية الموارد المائية، لأن الطبيعة الجيولوجية ما تتمكش من تخزين المياه الجوفية.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، المكلفة

بالماء:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد المستشار،

فيما يتعلق بتفعيل مضامين المخطط الوطني لتطهير السائل اللبي انطلق في 2006، يمكن لي نقول بأن كتابة الدولة المكلفة بالماء ليست طرف أساسي فيه، نحن فقط معنيين بالشق المتعلق بإعادة الاستعمال فيه بإعادة استعمال المياه العادمة.

للأسف، المغرب استثمر الكثير في مجال البنية التحتية دبال تطهير السائل، ولكن المقاربة الأولية كانت فقط هي المعالجة والرمي في الوسط الطبيعي دون تدوير ذلك المياه العادمة، لأن كان الهدف الأساسي هو خلق بيئة مهيأة للسكان عوض الاهتمام بذلك الماء أشنوا نعملو به، يعني محاربة التلوث أكثر من شيء آخر.

يعني مع الحدة دبال هاذ الجفاف أصبح التفكير بشكل جدي في كيفية تميم هاذ المياه المعالجة، ولكن للأسف كاي واحد التأخر جد مهم على هذا المستوى.

نحن الآن جعلنا من هذا الورش ورش أساسي على مستوى كتابة الدولة المكلفة بالماء، لذلك إذا كانت المياه الأخرى العادية ممددة بالتناقص يمكن المياه الوحيدة اللبي غير مرتبطة بهاذ التقلبات المناخية هي المياه العادمة.

لذلك، أصبح من اللازم تميم وإعادة الاعتبار لهاذ المياه، ونشتغل بشكل مباشر مع وزارة الداخلية وكتابة الدولة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة من أجل ضم أو تضمين الشق المتعلق بإعادة الاستعمال ضمن مضامين مخطط تطهير السائل، وعندنا برنامج اللبي هو واجد رفعا للسيد رئيس الحكومة ومنتظر بأن تعطى لنا الانطلاقة من أجل الشروع في تفعيله بشكل جدي وفعال.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

متفق معك، السيدة الوزيرة، أن هاذ الموضوع دبال البرنامج الوطني لتطهير السائل ليس بالسهل، فهو عملية تقنية محضة اللبي كتحاج منا واحد التركيز وواحد الخبرة كبيرة، يعني من بين المشاريع اللبي يمكن جد معقدة هو

مشكلا، وأتم واعيين بما أنجزته الحكومة وبما استثمرته من ملايين دبال الدراهم من أجل حل أزمة الماء في المشكل ذاكورة، لا من ناحية الحلول على المدى المتوسط ولا من ناحية الحلول الآنية، راه كل شي على عينكم ويمكن لكم تزوروا الأوراش، ويمكن على ما يبدو أنكم عارفين بأن المشكل في طريقه إلى الحل، لذلك أستغرب لماذا دائما نطرح المشكل ذاكورة. كان شي مشكل آخر مرتبط بالاعتقال هاذك ماشي شغلي أنا، وجهوه للوزير المعني.

فيما يخص الناس دبال وزان، يمكن لكم أيضا تسولوا السيد المستشار عن إقليم وزان، المشكل في طريقه إلى الحل، يعني المشاكل والعراقيل اللبي كانت كتعرقل تقدم المشروع حليناها والحمد لله، و40 مليون درهم اللبي ضخيناها في المكتب الوطني باش تجاوز المشاكل دبال إتلاف القنوات اللبي تعرضت لها، وأيضا المشكل دبال صفرو اللبي هو أصبح في طي النسيان يعني تحل جذريا وما ابقاش مشكل، يعني كل هاذ المناطق اللبي تكلمت عليها المشاريع تقريبا تجاوزت 90%، وبالتالي لا داعي لإعادة نفس المشاكل. فيما يتعلق بالجودة، السيد المستشار المحترم، تنبغي نأكد لكم مرة أخرى بأن يمكن أن يكون تساهل في أي شيء أو (تهاون في أي شيء) إلا المشكل دبال الجودة، يعني المياه التي توزع على مستوى الشبكات العمومية، أقولها وأكررها للمرة الألف، بأنها مياه تخضع لمراقبة صارمة منذ المصدر حتى عند المستهلك، ملي تيكون فيها أي تجاوز لأي مادة معينة قد تشكل خطرا على صحة المواطن تيكون القسط وإخبار الساكنة بعدم الاستهلاك، لذلك يمكن لكم تستهلكوا هاذ المياه بنفس مطمئنة.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه البرنامج الوطني لتطهير السائل، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة، أمام تعثر البرنامج الوطني لتطهير السائل الذي أعلنته الحكومة السابقة، نسألكم عن مال هذا البرنامج، وما الذي ستقومون به من أجل الاستفادة من المياه العادمة؟ وشكرا.

من المياه العادمة المعالجة هي التي فقط يعاد استعمالها. عندنا 19 مشروع، ومشروع مهيكل فهاذ 3 سنوات الأخيرة يعني امشينا بواحد الوتيرة جد عالية، الكولف ديال دار السلام، الشريط الساحلي من مارتيل حتى لطنجة مرورا بالفينيدق وتطوان، إلى آخره، كل هاذ المناطق شملتيا بمشاريع إعادة الاستعمال.

ولكن الوتيرة لازالت لم ترتق بعد للطموح ديانا، احنا ابغينا يكون هاذ الشئ ضمنى، يعني أي مشروع لتطهير السائل يكون فيه الشق ديال إعادة الاستعمال، ولكن تتعرفوا إعادة استعمال ذاك الماء خاص اللي يعاد يستعملو، عادة ملي تيكون واحد النوع ديال التحفظ وواحد النوع ديال المناعة من قبل المستعملين، لأنها كيكون عندو الماء العذب ما غيمشيش يسقي الفدان ديالو بالماء ديال الواد الحار ويخلي الماء ديال البئر، هذا خاص فيه واحد الإجراءات قانونية، نحن الآن بصدد تنزيل المضامين ديال قانون الماء اللي غيجعل من هاذ الأمر أمر إجباري وليس اختياري. شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتكم.

وكما ورد في إعلان السيد الأمين، أن السؤال الثالث الذي كان مبرمجا ليوضع من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي أجل كما ينص على ذلك الفصل 255 من النظام الداخلي.

وبما أن السيد وزير العدل التحق بنا، سوف نرجع إلى السؤال الأول المبرمج، وهو موضوع من طرف السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه هزالة التعويضات الناتجة عن نزع الملكية وبطء مساطرها.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم، يرتبط القانون المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة بمجموعة من الإكراهات والصعوبات المسطرية والإجرائية.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها من أجل الحرص على تناسب التعويض مع العقار المنزوع ملكيته وكذا من أجل تسريع مساطر صرف التعويضات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

ذالك القنوات ديال الصرف الصحي اللي يمكن إلى أخطأت الدراسات تقدر تخلق مجموعة من المشاكل.

فأنا اللي كتلمس منكم، السيدة الوزيرة، وكنعرف الجهودات اللي تتبذلوها على الصعيد الوطني، عارفين بأن هناك تدخل 3 فرقاء، وزارة الداخلية، المكتب الوطني للماء.

فالتسريع ديال الدراسات اللي مكلف بهم المكتب الوطني للماء الصالح للشرب هو اللي خاصو واحد الوتيرة، لأن كان تقريبا واحد سنتين غادي بواحد البطاء، لأن هاذ الدراسات محتاجين لها مجموعة من المدن، مجموعة من الجماعات الصغيرة وخاصة فيما يخص قنوات الصرف الصحي.

فجميل جدا أنه كذلك يتم تصفية هاذ المياه العادمة ثم استغلالها في المجال الفلاحي كالتجارب اللي كتعيشها مجموعة من المدن في الدول الأجنبية، فالتجربة خاصها تنتقل لبلادنا في أقرب الآجال لأنها جد محممة.

فأولا كنعاريو التلوث وكنحافظو على البيئة ديال البلاد ديانا، ثم يتم استغلال ذيك المياه لأموار خاصة بالفلاحة ومجموعة من الأمور، فالآن كل ما نلتمس منهم، السيدة الوزيرة.

وعندي سؤال آخر على إقليم تازة كذلك، ابغينا شي لجنة، لأن هاذيك محطة التصفية تأخرت اشوية بزاف و (la RADEETA) هي اللي مكلفة بها، وهنا ابغينا نعرفو الأسباب ديالها، لأن الإقليم محتاج لذك محطة التصفية، ثم اعلاش ما تدارتش معايير حضرية اللي ما تاخذش واحد المساحة كبيرة ديال الأرض في الإقليم ديال تازة؟ وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، فيما تبقى من الوقت للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

نبغي نقول بأن بلادنا حققت واحد التقدم جد مهم على مستوى تطهير السائل، الآن كنتوفرو على 122 محطة، فاش انطلق المخطط لم تكن هناك محطة أو اثنين، يعني 122 محطة لتطهير السائل.

إلا أن المشكل الأساسي فهاذ البرنامج الوطني لتطهير السائل هو مشكل العقار، الجماعات اللي كيتعاقد معها المكتب، يعني اللي كيتعاقدوا كتابة وعادة ما كتكون الجماعة هي اللي كتكلف بتعبئة العقار، وعادة ما كتكون الجماعة اللي عندها مشكل ديال العقار والي ما كتقدرش أنها تقتنيه أو انعدام العقار في بعض المدن، ولكن هناك مجهود اللي لا بد من الاعتراف به.

فيما يخص مشاريع إعادة الاستعمال، كما قلت لك، للأسف فقط 9%

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا جزيلاً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أسمحوا لي أن أتقدم بأحر التهاني والتبريكات بمناسبة شهر رمضان المبارك، وأن أشكر فريق الأصالة والمعاصرة على طرح هذا السؤال الهام.

ما من شك فإن نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وتناسب التعويض مع القيمة الحقيقية للعقار المزروع ملكيته هو موضوع له أهمية خاصة، لارتباطه بحق الملكية المصان بمقتضى الفصل 35 من الدستور، وبضرورة إحداث التوازن بين المصلحة العامة وحقوق المالك في التعويض المناسب، كما تؤكد المادة 23 من مدونة الحقوق العينية، التي نصت على أنه لا تنزع ملكية أحد إلا لأجل المنفعة العامة ووفق الإجراءات التي ينص عليها القانون ومقابل تعويض مناسب.

التعويض عن نزع الملكية تتولى تحديده في البداية الجهة النازعة الملكية باقتراح من اللجنة الإدارية للتقييم، وحق المالك المزروع ملكيته يبقى قائماً في اللجوء إلى القضاء الإداري للطعن في مبلغ التعويض المقترح، حيث تكون المحكمة ملزمة في هذه الحالة بمراعاة مقتضيات المادة 20 من قانون نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، والتي تطبق القواعد الآتية:

يجب ألا يشمل التعويض إلا الضرر الحالي والمحقق الناشئ عن مباشرة نزع الملكية ولا يمكن أن يمتد إلى ضرر غير محقق أو غير مباشر.

ثانياً، يحدد قدر التعويض حسب قيمة العقار يوم صدور قرار نزع الملكية دون أن تراعى في تحديد هذه القيمة البناءات والأغراض والتحسينات المنجزة دون موافقة نازع الملكية منذ نشر أو تبليغ مقرر إعلان المنفعة.

يجب ألا يتجاوز التعويض المقدر بهذه الكيفية قيمة العقار يوم نشر مقرر التخلي، أو التبليغ بمقرر إعلان المنفعة العامة.

إذن، في وزارة العدل عملنا واحد التعبئة شاملة مع كل القطاعات المعنية، هذه السنة مثلاً وصلت مجموع المبالغ المنفذة من طرف الدولة والمؤسسات العمومية 3 المليار ديارل درهم، نصفها لقضايا نزع الملكية.

فيما يتعلق بتحسين الإجراءات التي تطالبنا بها، مشروع قانون المسطرة المدنية الذي انتهت الوزارة من إعداده، والذي سيقدم قريباً إلى المصادقة التشريعية فيه عدد ديال إجراءات المسطرية، من أهمها:

تحديد مسؤولية الأمر بالصرف بشكل واضح، مع إلزامه بأن يصدر أمراً بتنفيذ الحكم القضائي داخل أجل 3 أشهر من تاريخ التبليغ القضائي؛

التنصيص في حالة عدم توفر الاعتمادات اللازمة أو الكافية للتنفيذ برسم السنة الجارية على اتخاذ كل التدابير الضرورية لتوفير هذه الاعتمادات لصرف المبلغ المستحق داخل أجل 6 أشهر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير المحترم على أجوبتكم.

في الواقع، السيد الوزير المحترم، أريد أن أقول على أن إشكالية نزع الملكية فهي مرتبطة أساساً بعلاقة المواطن بصفة عامة مع الإدارة، أي المرتفقين بالإدارة التي هي عادة ما تكون واحد العلاقة التي هي فيها الإدارة تلاحظ، احنا كلنا نلاحظها بطريقة دنيوية بالنسبة للمواطن، هذه هي العلاقة، هاذي جاية فهاذ العلاقة.

وأريد كذلك أن أذكركم، السيد الوزير المحترم، على أن هذا المشكل ديال نزع الملكية مشكل كبير جداً وعندو إشكاليات كبيرة جداً فيما يخص وضع المشاريع وفيما يخص المشاريع التي تقوم بها الحكومة أو الجماعات الترابية في عدد من المناطق، والدليل على ذلك هو خطاب جلالة الملك الموجه في 14 أكتوبر 2016، وغادي تقرا عليكم، السيد الوزير، مقتطف من خطاب جلالة الملك الذي يؤثر على هذه القضية ديال موضوع نزع الملكية، كلام جلالة الملك: "ومن غير المقبول أولاً، فيما يخص العلاقة مع الإدارة، أن لا تجيب الإدارة على شكايات المواطنين وتساؤلات الناس وكأن المواطن لا يساوي شيئاً أو أنه مجرد جزء بسيط من المنظر العام لفضاء الإدارة،" جزء آخر من خطاب جلالة الملك "إن نزع الملكية يجب أن يتم لضرورة المصلحة العامة القصوى، وأن يتم التعويض طبقاً للأسعار المعمول بها في نفس تاريخ القيام بهذه العملية مع تبسيط مساطر الحصول عليها، لا ينبغي أن يتم تغيير وضعية الأرض التي تم نزعها وتحويلها لأغراض تجارية أو تفويتها من أجل المضاربة العقارية".

إذن كلام جلالة الملك واضح، انتهى كلام جلالة الملك، واضح.

وبالتالي، فإن هاذ المسطرة، أقرت أنا المرسوم ديال نزع الملكية فهو واضح في الواقع، ولكن من الملاحظ أن الإدارة بصفة عامة لا تطبق هاذ المرسوم، فيه أولاً عدم تنفيذ قرارات الأحكام القضائية التي نالت قوة الشيء المقضي به، ولا تنفذ من طرف واحد كبير جداً من الإدارة، لأن الإدارة عندها القوة، أما المواطنين ليس لهم قوة أمام هاذ الإدارة.

وبالتالي، من الواجب الآن في ما يخص الجماعات الترابية فملزمة الجماعات الترابية أن تضع الأحكام، قيمة الأحكام القضائية في ميزانيتها وبالتالي إلى ما غدوشاى الفيزا إلى ما كانتش هاذ الأحكام القضائية، ولكن نطلب أن تكون القطاعات الحكومية الأخرى ملزمة كذلك في وضع ميزانيتها الأموال التي لا بد أن تعوض بها، ماشي نعوض الرجل ونخليه نجرجروه 15 عام ولا 20 عام، المرسوم كيقول شهرين، المرسوم واضح شهرين ماشي عامين ولا ثلاث سنين، ونخليو المواطنين في حقوقهم اللي ضاعت في هاذ

السمعي البصري جديد من خلال مثلا إحداث قناة وثائقية في الأشهر المقبلة.

كذلك هناك مرتكز ثالث يقوم بالدرجة الأولى على تكوين أساسي وإعادة التكوين للعاملين والمستخدمين في إطار القطاع ديال السمعي البصري، طبعاً هذا يتماشى مع ضرورة أن يكون هناك تقوية وتنوع العرض المطروح بالنسبة للإعلام من خلال القنوات الوطنية، وطبعاً هذا يمكن لنا في إطار التعقيب نعطيكم بعض الإحصائيات فيما يتعلق بنسب المشاهدة ديال بعض القنوات الوطنية. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكراً السيد الوزير.

نشكركم على جوابكم القيم، وتفاعلاً معه نؤكد في الفريق الحركي أن تأهيل الإعلام العمومي في شقة السمعي البصري يتطلب ما يلي:

أولاً، تفعيل الترسنة القانونية المتعلقة بالتطوير وتأهيل الإعلام والتي صادق عليها البرلمان في الولاية التشريعية السابقة، كالقانون القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، والقانون المتعلق بالصحافة والنشر، والقانون المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين. ثانياً، تطوير وتحسين مستوى برامج قنوات القطب العمومي.

السيد الوزير،

حسب إحصائيات وزارة الاتصال 40% من الأقارب فقط يشاهدون برامج الإعلام العمومي و60% يشاهدون برامج الإعلام الأجنبي وهذا راجع إلى رداءة هذه البرامج التي يبقى عليها المنتج الأجنبي، إذ أن 60% من البرامج التي تبثها قنوات القطب العمومي هي إنتاجات داخلية و30% هي إنتاجات خارجية و10% هي إنتاجات مشتركة.

ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الحركي ندعو إلى ضرورة إحداث توازن بين الإنتاج الداخلي والخارجي بشكل يكرس التنوع الثقافي واللغوي الذي تعرفه بلادنا.

ثالثاً، دعم الخيار الجهوي في الإعلام العمومي، وفي هذا الإطار ونحن نتابع تداعيات تشكيل المجلس الوطني للصحافة نؤكد، السيد الوزير المحترم، على ضرورة مراعاة خيار الجهوية في تركيبة هذا المجلس، من خلال ضمان تمثيل كل جهات المملكة بعضو عن كل جهة على الأقل.

وفي نفس السياق، وتماشياً مع هذا الخيار الجهوي لبلادنا، نود أن نشير انتباهكم إلى ضرورة وضع الحكومة لتصور واضح للارتقاء بالإعلام العمومي الجهوي والعمل على خلق قناة تلفزيونية جمهورية في كل جهة، وارتباطاً بهذا

التعقيدات الإدارية.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الموالي موجه لقطاع الثقافة والاتصال، وموضوعه تأهيل الإعلام العمومي، وهو مقدم من طرف الفريق الحركي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لوضع السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد امبارك حمية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، يشكل الإعلام العمومي خصوصاً في شقة السمعي البصري مرآة لمدى تطور المجتمع، لكن استحضاراً لرداءة برامج قنوات القطب العمومي، نسجل كون الإعلام العمومي المغربي لم يواكب هذا التطور.

بناءً عليه، السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات المتخذة لتأهيل الإعلام العمومي السمعي البصري؟

وهل هناك في الأفق تدابير لتحسين مستوى برامج قنوات القطب العمومي؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الاعرج، وزير الثقافة والاتصال:

شكراً السيد المستشار.

وشكراً للفريق على هاذ السؤال، اللي كيطرح العديد من الإشكاليات خصوصاً فيما يتعلق بتأهيل الإعلام العمومي. طبعاً نحن من خلال واحد المقاربة مندمجة ديال وزارة الثقافة والاتصال، قطاع الاتصال، فيما يتعلق بتأهيل الإعلام العمومي، تقوم أولاً على مرتكزات أساسية، انطلاقاً من أننا نسعى دائماً أن يبقى هناك إعلام ديمقراطي، حر ومسؤول ومبدع، يعكس طبعاً التعددية السياسية والثقافية ويخدم الهوية الوطنية وينخرط طبعاً في التنمية المجتمعية ويواكب التحولات السياسية التي يعرفها المغرب.

هناك مرتكزات أساسية وهي يمكن أن أقول بأنها أربعة، بالدرجة الأولى إعادة النظر في مجموعة من التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية التي تنظم هاذ القطاع المتعلق بالإعلام العمومي، وشرعنا في ذلك من خلال مجموعة من مشاريع القوانين التي أحييت على المؤسسة البرلمانية، كذلك هناك إعادة النظر في عقد البرنامج ما بين الحكومة والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من خلال أن يكون هناك يعني عرض ديال الفضاء

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

التجاوزات التي تعرفها شبكات التواصل الاجتماعي بصفة عامة فيما يمس الأشخاص في أعراضهم، في حياتهم الخاصة، في أسرهم، وكذلك ما يمس المؤسسات الدستورية، المؤسسات المدنية، أحزاب، نقابات، بشكل غير مضبوط وبشكل ييخس كل القيم التي تعارفنا عليها في مجتمعنا، وبالتالي أي تصور للحكومة محاصرة هاذ المد اللبي لا يخدم الديمقراطية في شيء؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار على هاذ التساؤل الي هو موضوع الساعة، ويطرح العديد من النقاشات سواء داخل المجتمع من خلال كذلك داخل الفضاء السياسي، الفضاء الاجتماعي، إلى غير المجتمعي، ولا بد أن نذكر على أن تعتبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي إحدى الفضاءات الخاصة، طبعا ممارسة حرية الرأي والتعبير.

ومن منطلق الحرص دبال البلاد على هذه الحرية كما يضمنها الدستور والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، فإننا كذلك نحرص على ضمان ممارسة هذه الحرية، وكذلك حرية التعبير في إطار القانون، وبالتالي في إطار ما يجعل أن المنظمات الدولية تعتبر أن المغرب يحترم هاذ حرية الرأي والتعبير.

وإذا كانت طبعا هاذ مواقع التواصل والشبكات في الغالب دبالها تساهم في إشاعة الروح دبال الحوار والتبادل الحر للأفكار، فإنه في مقابل ذلك كما ورد في التساؤل دبالكم أن هناك مجموعة من الممارسات التي قد تشكل مخالفات في حق الأشخاص طبعا وفي حق المؤسسات وطبعا في التشكيك كذلك في العديد من المؤسسات.

وفي هذا الإطار، لا بد أن نضيف أن هاذ الموضوع دبال شبكات التواصل أو الإعلام، إلى غير ذلك، في إطار المخالفات لهذه السلوكات أنه عندما يتم اقترافها من طرف منابر صحفية إلكترونية، هذا اللبي هي كنعتر امتداد، خصوصا بعض مواقع التواصل الاجتماعي اللبي تعتبر امتداد لبعض المواقع الإلكترونية، هنا نطبق القانون دبال 88.13، وبالتالي كين هناك مسطرة إلى غير ذلك في ظل قانون اللبي تيجمي طبعا النظام العام وحماية حصانة المحاكم وحماية الأطفال وحماية الشرف والحياة الخاصة للأفراد والحق في الصورة، وكذلك كل ما يتعلق بهذه النقاط هاذي.

وإذا كانت هناك بعض الأفعال أو بعض الممارسات هي خارج هذه المواقع الإلكترونية اللبي كما قلت قبل قليل فإن هناك نقطتين، يا إما تكون النيابة العامة هي التي تحرك المتابعة، وإما تكون هناك شكاية مباشرة من الأشخاص الذين تم المس بحياتهم الخاصة أو بشرفهم، إلى غير ذلك.

الموضوع، ننتظر منكم، السيد الوزير، تقيما موضوعيا ودقيقا عن حصيلة القناة الجهورية للعيون، كنجربة أولى ضمن هذا الإعلام الجهوي مع ضرورة الحرص على مراعاة التعددية السياسية جهويا ووطنيا في كل القنوات العمومية، دون أن ننسى في هذا الإطار مساءلتكم عن مآل القناة البرلمانية التي تم الحديث عنها طويلا دون أن ترى النور. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار على مجموعة من التساؤلات في إطار هاذ التعقيب.

طبعا الإعلام الجهوي هذا من الأوراش الكبرى التي نشغل عليها في وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الاتصال باعتبار أنها مكنتسبات مهمة في إطار الجهورية المتقدمة وبالتالي لا بد للإعلام العمومي أن يساير هاذ المكنتسبات الواردة في دستور المملكة.

كذلك هناك الإشكالية المرتبطة بنسبة المشاهدة، يمكن لي نعطيكم بعض النسب ما بين يعني 2 و8 ماي 2018، كين بعض البرامج اللبي وصلت نسبة المشاهدة 7 مليون و341 ألف مشاهد، 61% برنامج "لالة العروسة"، كين مسلسل "ولا عليك": 4 المليون، كين برنامج مداولة: 3 المليون، وبالتالي كين بعض البرامج اللبي تتحقق واحد النسبة عالية فيما يتعلق بنسبة المشاهدة اللبي تتوصل حتى 7 مليون، طبعا هناك مجموعة من المقترحات التي وردت في إطار التساؤل دبالكم نحن سنشتغل عليها. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السي فاتحي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، سؤالنا اليوم حول هاذ التجاوزات للأخلاقية، تجاوزات التي تمس في العمق.

السيد رئيس الجلسة:

السي فاتحي إلى كان ممكن تقربو اشوية للصوت لباش.. مزيان عاود غير عاود ما كين مشكل.

المعلوماتية.

لذلك، فمن مجموعة ديال القيم اللي تيعززها هاذ المسار، كين من جانب آخر أشياء التي تبخس هاذ الأمور هاذي، وبالتالي علينا أن ننظر في منظور شمولي وليس منظور ضيق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بقيت لكم 7 ثوان السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

غير باش نشكر السيد المستشار على التصور ديالو فيما يتعلق بمعالجة هذه الإشكاليات، طبعاً هناك الحرية وهناك المسؤولية، وبالتالي نفكر يكون واحد الحوار وطني حول هاذ الموضوع اللي خصنا تكون فيه الحرية، وكذلك ضمان بالمقابل كين هناك مسؤولية.

طبعاً التشريعات هي غير كافية، لا بد أن تكون هناك التنشئة الاجتماعية، لا بد أن تكون هناك تربية على الثقافة، إلى غير ذلك، وهذا اللي غادي يعطينا مجتمع ديال المعرفة بالدرجة الأولى، طبعاً التكنولوجيا عندها إيجابيات ديالها وعندها كذلك السلبيات ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الآتي الأول الموجه لقطاع الطاقة والمعادن، وموضوعه الإستراتيجية الطاقة للوزارة في الأقاليم الجنوبية وانعكاس ذلك على تشغيل الشباب، السؤال موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضل السيد المستشار لوضع السؤال.

المستشار السيد احمد بابا امر حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تقدمنا بالسؤال الآتي لوزارة الطاقة والمعادن، عن إستراتيجية الوزارة في المجال الطاقوي والتنقيب عن المعادن في الأقاليم الجنوبية؟ وما هي مردودية ذلك على تشغيل الشباب العاطل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

وهنا لا بد من التذكير على أننا نتوصل كذلك في وزارة الاتصال بالعديد من الشكايات من طرف المواطنين، شكايات متعددة يتم إرشادهم إلى ضرورة إحالتها على النيابة العامة قصد البت في إمكانية المتابعة أو عدم المتابعة.

ولكن نشتغل كذلك على هذا الورش، هو ورش حديث، نشغل في إطار مديرية الدراسات القانونية على تصورات جديدة فيما يتعلق بمعالجة بعض الإشكاليات، خصوصا الإشكاليات السلبية أو التي قد تمس بالحياة الخاصة أو التشكيك في المؤسسات، إلى غير ذلك.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد أننا ما نختلفوش كثير حول الموضوع، لكن يجب أن نعترف أن هذه الثورة التكنولوجية هي ثورة حقيقية اللي فتحت مجال كبير للمعرفة وتلاقى المعارف والبحث عن المعارف، وبالتالي الجانب الإيجابي يجب أن نؤكد عليه.

لكن ما أريد أن أركز عليه ليس الجانب الزجري القانوني، الجانب الزجري القانوني لا يمكن أن نواجهه به كل الأشياء، ولكن أريد أن أقول علينا أن نتجه إلى المجال التربوي، إلى المجال الثقافي، إلى مجال الفنون، كيف نطوق هذه الأشياء التي يمكن أن تمس كما قلت في البداية ببعض.. لأن لها تداعيات في حقيقة الأمر هذه الأمور على القيم الأساسية للتعايش الإنساني المشترك، في الوقت اللي من جانب هاذ شبكات التواصل الاجتماعي تقرنا أكثر إلى أن نكون، إلى أن لم تحمي هذا المشترك الإنساني، هذه الممارسات التي تقع في المجتمع هي تفسد علينا هذا المسار اللي ابغينا نمشيو فيه.

كذلك الهوية الوطنية، الهوية الوطنية عندنا قيم، عندنا تاريخ، عندنا تراث متعدد مختلف، بعض الأحيان نجد بعض الممارسات تمس في هذا المشترك ديال الهوية الوطنية، كذلك المعرفة تتأثر، تتأثر حتى المعرفة، تشوه نمط المعرفة الذي نريد أن نوصله إلى أبنائنا وأطفالنا سواء في المدارس أو في الجامعات، وبالتالي المطلوب ليس القوانين وحدها، القوانين ضرورية بالتأكيد، القوانين ضرورية، ولكن المطلوب هو ماذا؟ كيف نقارب الأمر على مستوى التعلات التي تقدمها لأطفالنا في المنظومة ديال التربية والتكوين على مستوى المنظور الثقافي؟ أي ثقافة نريد؟ أي منظور ثقافي نريد أن ننظر به إلى هذا الأمر ونحاصر به هذا الأمر؟

وكذلك على مستوى الإعلام العمومي، يجب أن يلعب دوره أيضا في هاذ المجال، رغم أنه الإعلام العمومي اليوم، للأسف الشديد، خاصة المرئي أو المقروء أصبح في تراتبية ضعيفة أمام هاذ الواقع الجديد ديال التكنولوجيا

العاطلين، امتصاص البطالة، يعاونوا المنتخين، يعاونوا السلطات المحلية في البطالة التي قاعدة عندهم، خاص الشريك التي يعود عندهم دفتر التحملات يعودوا متكلفين بأنهم يشغلوا أبناء الجهة التي فيها المشروع هما الأولين، وإلى خاصهم اختصاصي يجيبوه من البلاد.

اليوم، الحمد لله ما كين جهة اختصاص تمولوا فيها وما موجود فيها، الدولة قرأت أبناءها، اولادهم قراوهم، رقدوا عليهم الكلام، ما كين اختصاصات يطلبوا في البلاصة من نوع ما هو كين، وإلى خاص شي اختصاص الدولة كاع تجيبو من برا، ماشي يعودوا بعض الشريك يجيو يخضعوا المشروع ويجيو راحلين بخداتهم وكلهم من البلاصة التي كانوا يعملوا بها مشروع آخر طنجة ولا في وجدة ولا جابين من العيون يخدموا في طنجة وجابين خداتهم معهم ويخليو الناس عاطلين تما.

خاص تعود في دفتر التحملات إلزامية تشغيل أبناء الجهة هما الأولين والتي خاصين يجيو من الجهة المتوالياتهم، هذا هو التي ابغيناه يكون باش تعود المشروع فالمدينة يعود بفائدتها عليها، عندو مردودية، عندو فائدة على الجهة، إلا كيف قلت إلا كان اختصاص خاص. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

على أية حال هاذ التوجه لا نختلف حوله، كان حتى نقاش مع السيد وزير الصناعة، لأنه مكلف بالاستثمار وكان هاذ النقاش ديال كيفية توطین هاذ الاستثمارات وأيضا القيمة المضافة على المستوى المحلي من حيث خلق الفرص ديال الشغل.

ولذلك، مع وزارة التشغيل الآن الاشتغال على مرصد ديال التشغيل يعطي بالأرقام كل مشروع اشغال كيخلق فرص ديال الشغل واشغال النسبة ديال أبناء المنطقة.

طبعا ملي تكلمت على 450 في المشاريع التي بدأت، ف 450 متخصصين يمكن لنا نشوفو التفاصيل اشكون أبناء المنطقة إذا وجدت هذه التخصصات، 1270 ديال الفوسفات، أنا سبق وقتها في وسائل الإعلام الذين يشتغلون في الفوسفات اليوم، والذين يشتغلون في المستقبل 80% من أبناء المنطقة وأبناء الجنوب، إذا كانت شي اختلالات نعالجوها، هذا ماشي عيب، نعالجوها لأنه الهدف هو أنه نخلقو فرص شغل محلية، يستفدوا أبناء المنطقة.

أكثر من ذلك امشينا أبعد من ذلك، تعطى الأفضلية الوطنية للمقاولات التي هي قريبة، لأن الكلفة ديالها غادي تكون أقل، فقط كيخص بطبيعة الحال الجودة، وكيخص المراقبة، لكن نبغي نؤكد أنه بفضل الله، هذه

رمضان مبارك للجميع.

أولا، تنبغي نأكد بأنه في سياسة الحكومة التواصل مع الجهات ضروري، تلاحظون أن هناك تواصل دائم حتى ندخل في التفاصيل لأن 3 دقائق لا نفي بالغرض، فكين زيارات في الجهات حتى ندخل في التفاصيل، ولكن يمكن نعطي بعض الأرقام، يعني الحمد لله اليوم جنوب المملكة تيساهم بـ 14% من القدرة المنشأة ديال الكهرباء في البلاد ديالنا.

أكثر من ذلك، إلى اخدينا الطاقات المتجددة، المشاريع التي أنجزت والمشاريع التي غادي تنجز في الأمد القريب، كنتكلمو على 2021: 22 مليار ديال الدرهم، 2200 مليار ديال السنتم، إلى تكلمنا على المعادن، واحد العدد المشاريع ديال المعادن، فقط نذكر الفوسفات وحده، المشاريع الآن حوالي 17 مليار ديال الدرهم، 1700 مليار سنتم ديال الاستثمارات، بمعنى إلى جمعنا الطاقة والمعادن زائد مشاريع أخرى كنتكلمو على واحد 40 مليار ديال الدرهم استثمارات في الأقاليم ديال المملكة جنوب المملكة.

طبعا هاذ الشي عندو آثار لجلب الاستثمار، آثار لخلق فرص ديال الشغل، بعض الأرقام يمكن لي نقول لكم فقط كبدایات أولية، الطاقة 450 فرصة ديال الشغل، المشروع ديال الفوسفات حوالي 1300 منصب ديال الشغل.

بالمناسبة نبغي نؤكد رغم أن الاستغلال ديال الفوسفات في الجنوب لا يشكل إلا 5% من الفوسفات على الصعيد الوطني، ف 80% تقريبا ديال التشغيلية في الجنوب هي من الأبناء ديال الجنوب، لأن هناك توجه ديال توطین الاستثمارات في الأقاليم والجهات ديال المملكة كلها لخلق فرص الشغل وقيمة مضافة للأقاليم والجهات.

ولذلك، يمكن لنا ندخل في التفاصيل إن شاء الله نعطي مشروع بمشروع الحجم ديال الاستثمار ثم الفرص ديال الشغل والآفاق المستقبلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد احمد بابا امر حداد:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

وأنت جاوبتني جواب عام معمم، وأنا سؤالي هو عام وخاص للجهات، أنا تكلمت على المرودية لتشغيل الشباب العاطل، وابغيتها تعطيني معلومات على اشغال فهاذ الطاقات التي فاتو، شطنا الطاقة الرجحية، شطنا الطاقة الشمسية، وإن شاء الله في المستقبل غادي تكون الطاقة المائية إن شاء الله، ابغيتك تعطيني على منوع منو الشباب العاطل التي في الجهة هاذوها.

فائدة المشاريع منين يطيح مشروع على شركة في الجهات، عندنا 12 جهة، فائدة المشروع منين يعود فواحد الجهة، يستافدوا منو أبناؤها

السلبيات ديالها.

من الأمور اللي تنشغلو عليها منذ هاذ الشي هو اللوجستيك الطاقى، لأن هاذ السؤال يتعلق باللوجستيك الطاقى، لأنه من المفروض تكون عندنا 60 يوم مضمونة باش ما يوقعش إشكال على مستوى تزويد السوق الوطنى، ولاسيما أن نسبة الطلب تتزايد ما بين 4 حتى 6% نظر للاقتصاد كينطور، التمدن أيضا، ثم العالم القروي الآن يستعمل الطاقة بشكل كبير جدا وخاصة في الفلاحة ثم أيضا مع الكهرباء، وبالتالي لابد يكون تخزين واحد المستوى عالي جدا تيوصل لـ 60 يوم، اليوم ما واصلينش لو، باش نكونو صرحاء بعد ما وقع الإشكال ديال لاسامير.

حجم الاستثمار القائم الآن ديال الشركات اللي اخذوا التراخيص 2.2 مليار ديال الدرهم ديال التخزين اللي غادي نزيدو 14 يوم، عندنا 47 يوما غادي نزيدو 14 يوم، باش نضمنو هاذ، بطبيعة الحال مع التفاوت بين الأنواع ديال المحروقات، ثم أيضا الآن تنشغلو على آلية جديدة مؤسساتية باش نراقبو التخزين، باش اللوجستيك يكون متحكم فيه باش ما يوقع حتى شي انقطاع، تزويد البلاد ديالنا بالطاقة اللي محتاجين لها كما قلنا نظرا لهذا التطور ديال الاقتصاد والتمدن والعالم القروي في البلاد ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة التعقيب لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد العربي الحرشي:

السيد الوزير،

اتما كوزير في الحقيقة أنا تعاملت معكم وتتعرف الجدية ديالكم والالتزام ديالكم، ولكن، السيد الوزير، هاذ السؤال ديالنا هو موجه للحكومة ككل، وهاذ السؤال ديالنا تتخاطبو فيه الحكومة، والتقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، السيد الوزير، يعني كما جاء على لسانكم، تبتكلم على 60 يوم، و60 يوم ما كايناش يعني في جميع المواد التخزينية المتعلقة لا بالكازوال ولا بجميع، الغاز البوتان، إلى آخره.

السيد الوزير،

أنا ابغيت غير نذكركم في هاذ القاعة وفي هاذ المنصة السيد رئيس الحكومة السابق السي عبد الإله ابن كيران في ذيك المنصة قال للبرلمانيين وللمغاربة بأنه أنا غادي تسلف باش ما نزيدش في الكازوال، يعني في الولاية ديال السي عبد الإله ورجعوا للتسجيل، وهذا موثق السيد الوزير، قال التجانا باش تسلفو باش ما نزيدوش في المحروقات وما نزيدوش في المواد الأساسية والفيديو كاين موثق السيد الوزير.

ولكن من بعد هاذ التصريح ديال السيد رئيس الحكومة تسلفنا، زدنا في الكازوال، وزدنا في المواد كلها بدون استثناء، وتراجعنا يعني لا في الزيادة في الأجور، تراجعنا كذلك في المناصب ديال الشغل، يعني ذاك

الحركة الاقتصادية اللي وقعت في البلاد خلق تلاحق بين، راه مزيان عاود ثاني وليدات الجنوب يجيو للوسط ويمشيو للشمال والشمال يجي، لأن هذا في مصلحة البلاد، مصلحة البلاد أنه نخلقو فرص شغل محلية ولكن نديرو هاذ التلاحق ديال التشغيل على المستوى الوطني، كيزيد يعزز الانتماء إلى الوطن كوحدة، وأيضا تنمية الأقاليم والجهات المحلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الثاني موضوعه احتياطي المغرب من المحروقات، وهو سؤال موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الحاج العربي لوضع السؤال.

المستشار السيد العربي الحرشي:

السيد الرئيس،

رمضان مبارك سعيد،

السادة الوزراء،

والسيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، تضمن التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات عدة ملاحظات تتعلق بتخزين المواد البترولية، وكذلك قتم بتحرير الأسعار، نعم، لكن مجبرون على مراقبتها وتوفير كل الضمانات لحماية القدرة الشرائية. ولهذا، نسألكم، السيد الوزير، ماذا فعلت الوزارة والحكومة ككل في معالجة هذا الملف الحارق؟

السيد رئيس الجلسة:

ياك ما تقطع لكم الكلام؟ كملتو السؤال ديالكم الحاج، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح السؤال.

هو السؤال على التخزين، إذا كان السؤال على المحروقات احنا جاهزين نتكلمو على المحروقات بكامل الشفافية.

ولكن هذه مناسبة باغي نقول، أي بلد في أي دولة تقع إصلاحات كبيرة والإصلاحات الكبيرة ليست دائما كترجح فيها 100%. هاذ الشي معروف، درتي إصلاحات في العدل، درتي إصلاحات في القضاء، درتي إصلاحات في الصناعة، في الفلاحة، لابد تتكون نتائج إيجابية كبيرة جدا، ويمكن إلى كان الوقت تحدثو على أشنو هي النتائج الإيجابية، ولكن يمكن تكون نتائج سلبية، بطبيعة الحال لما تتكون نتائج إيجابية أكبر من السلبية أنت تتوكل على الله وتمشي، هذا كون قائم بهاذ المنطق، لكن احنا مستعدين كما قلنا نجيو كما حصل مع الغرفة الأولى ندخلو في التفاصيل ديال العملية ديال الإصلاح أشنو هي الإيجابيات ديالها، أشنو هي

السيد رئيس الجلسة:

ربما السيد الوزير تكون مناسبة أخرى في إطار اللجنة لتعميق هذا الموضوع.

ونواصل مع السؤال الأول الموجه لقطاع الصناعة والاستثمار والتجارة، وموضوعه حصيلة أزيد من سنة من دخول القانون 77.15 القاضي بمنع الأكياس البلاستيكية حيز التنفيذ، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

نسألكم، السيد الوزير، عن حصيلة سنتين تقريبا من دخول قانون 77.15 لمنع الأكياس البلاستيكية حيز التنفيذ؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والاستثمار والتجارة

والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

رمضان مبارك.

إلى اسمحتو هاذ الملف مهم جدا، لأن كان فيه القيل والقال، واشتغلنا فيه طبعاً تقريبا سنتين، كيف كيعرف الجميع الآثار ديال هاذ الأكياس سلمي على البيئة وعلى صحة المواطنين، يعني البلدان المتقدمة هاذي سنوات عديدة اللي حيدوا هاذ الأكياس الملوثة، المغرب من أكبر المستهلكين في العالم، يعني كينستهلكو تقريبا 800 كيس لكل شخص، لكل مغربي، كل مواطن.

كانوا محاولات مهمة اللي تدارت من الوزارة هاذي سنوات، كان إلى تذكرو ذاك (biodegradable) داروه في واحد المادة، من بعد المستثمرين ما بقاوش كيديروا هاذ المادة ووضعا في مشاكل مهمة.

ثانيا، كان جمع الأكياس، ولكن كنجمعو الأكياس ويخلقوا يعني بشكل يومي.

وأخيرا، كان سمك الأكياس، ذيك (l'épaisseur)، ذاك الغلض ديال الأكياس حاولنا، أنا حاولت أننا ندرسو مع القطاع باش نديروهم، ما اعطاش نتائج نهائيا، إذن وصلنا لمنع هاذ الأكياس.

الآن إلى شفتو النتائج يعني سلبية مهمة جدا، نعطيك على سبيل المثال، استقبلت هاذي واحد الشهر مستثمر مهم جدا، إن شاء الله يستثمر عندنا في المغرب، ألماني، وامشيت معه من الدار البيضاء لطنجة بالسيارة، قال

الالتزام اللي الترمنا به ما كاينش على أرض الواقع، وقع واحد الارتباك، الآن دابا كلشي تيتساءل، الزيادة كاينة، التحرير تدار، الحكومة ما واكتنش، يعني وقعت الفوضى، واحنا تبعنا النقاش ديالكم مؤخرا في مجلس النواب، الحكومة غير منسجمة مع بعضها، الحكومة تنتقد بعضها البعض.

الحكومة تتقول بأنه كاين إشكالات يعني فهاذ اسميتو، والأغلبية كذلك تتقول كاين تجاوزات في هاذ الشيء ديال التخزين نيت، وكاين تمييز وكاين مجموعة ديال الأسئلة تتطرح والحكومة إلى حدود الساعة مازال ما خرجاش هاذ لعند المغاربة يعني بتصور واضح، يعني بجواب واضح، وقالت للمغاربة هاذ المشكل وقع فيه التحرير ولكن كيفاش غادي نعالجوه بشكل جذري؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الحاج العربي.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

على أية حال أنا وجدت للتخزين، ولكن إذا ابغيتي تتكلمو على هاذ الشيء ما عندي حتى مشكل ومستعد نجي وتكون الوقت كافية.

أولا الحكومة أمامكم، حكومة ما كاينش تصريحات مضادة، لكن البرلماني عندهم حرياتهم ينتقدوا الحكومة، ويقترحوا وتكون عندهم ملاحظات، طبعاً هذه القوة ديال المؤسسة التشريعية وحا تكون معايا في الأغلبية وعندك ملاحظات على التدبير يمكن لك تقولها، ولكن إمتي كيكون الامتحان؟ لما كيحي التصويت طبعاً تجد بأن الحكومة غالباً تصوت، هذا المنطق اللي خاصنا ندافعو عليه، ولكن بين الحكومة ما كايناش المضاربة الحمد لله، يمكن نختلفو طبعاً لأن احنا أحزاب مختلفة، فداخل الحزب الواحد يمكن لنا نختلفو.

السنة الثانية السيد عبد الإله قال تنسلفو، أبدا، نجيبو هاذ الشريط، السي عبد الإله كيقول القروض من أجل الاستثمار، وليس من أجل الاستهلاك، باقي الكلام ديالو واضح، والحمد لله نجحنا نعالجو اختلافات ديال التوازنات المالية ديال البلاد ديالنا اللي ولات كينتحكمو الآن في القروض، كتمشي للاستثمار ماشي كتنكلمو على الطاقة، على المعادن، على البنية التحتية، على المطارات، على تنمية الفلاحة، على القدرة الشرائية اللي تكلمتو عليها.

نهار اللي حيدنا المقاصة يمكن هاذ القضية راه اشتغلت فيها الحكومة منذ ستة أشهر، والسي الداودي مع الفريق كيشغل على نموذج جديد ديال تقنين الأرباح في إطار الحرية ديال الأسعار، ولكن الحكومة أخذت القرار ديال المقاصة قسباتو على ثلاثة، ثلاثة: التوازنات المالية باش راسنا يكون مرفوع أمام المؤسسات، إلى كان ممكن، على أي حال، ما كاين باس، أنا مستعد نجي وندخلو في التفاصيل، أتمنى في الجلسة المقبلة وندخلو في التفاصيل إن شاء الله، وتكون هاذ الصراحة نعالجو.

وهل القانون بأبعاده المختلفة يدخل ضمن حكمة صناعية وبيئية أم مجرد إجراء سياسي اقتضاه احتضان بلادنا لـ (COP22)؟ وهل سيصبح مصيره كمصير قانون منع التدخين في الأماكن العمومية؟ أي أنه ممنوع ولكن في نفس الوقت مباح، فهل وأكبت الحكومة أيضا هذا القانون بنصوص وقرارات تنظيمية لتطبيقه؟

وسؤال قنينات الماء والمياه الغازية ذات الاستعمال الوحيد وبكثافة دون جمع أو تدوير مما يجعلها في نفس مستوى الخطورة؟
وتسائل بالمناسبة عن وجود وحجم المقاومة والممانعة التي يتعرض لها تطبيق القانون من طرف لوبيات المصنعين والتجار الكبار والمستفيدين المباشرين من ترويج البلاستيك.

وفي الأخير، نراهن على الرفع الأكثر من حجم التحسيس والتوعية والاستفادة من تطور الوعي الجماعي لدى المواطن المغربي، فمن قاطع منتجات أهم لا أعتقد أنه سيزداد في مقاطعة البلاستيك إن اقتنع بخطورته، مع تبادي التركيز على المقاربات الزجرية لوحدها لأنها تضر أكثر مما تنفع، والجمع لم يعد يسمح أن يعامل كقطع يساق بالعصا فقط.
ونؤكد أخيرا على دعم الصناعة التقليدية الماثلة لإطلاق ملكات الإبداع لدى الصانع التقليدي المغربي المعروف بعقريته وتجاوز ضعف الانعكاس الإيجابي الضعيف القائم على الصناعة التقليدية كما كان متوقعا من قبل.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا.

احنا متفقين على جميع النقط اللي قلت، السيد المستشار، طبعا 26 شركة اللي استفدت من هاذ الصندوق اللي وضعنا ديال 200 مليون درهم، هاذ 26 شركة يعني شغلت 650 شخص أكثر من ذاك الشي اللي كان عندهم، كاي بعض الشركات اللي شدوا، لأن ما قبلوش أنهم يجيو للوزارة ونواكبهم.

هاذ الأيكاس البديلة اللي هي مهمة موجودة بكثرة في السوق، ولو هاذ الشي اللي كتسمعوا، نعطيك أرقام: مليار ديال ذوك (les sacs tissés) 1.8 مليار ديال (les non tissés)، 8 ملايين ديال الورق، وزيد على هاذيك 1500 طن ديال (les barquettes)، فالنتائج الآن الحمد لله إيجابية مهمة جدا وكنتناو أننا نشتغلو جميع باش هاذ المشاكل اللي كانوا عندنا في المغرب ما يرجعوش، لأن غير تنوقفو أسبوع، سبحان الله كيكاود يخلقوا في المغرب، راه يوميا احنا متبعين هاذ الشي يوميا، وتنتناو أننا جميع نحاربو هاذ المشاكل.

لي تفاجأت شي حاجة تغيرت في المغرب، أنه هاذوك الأيكاس اللي كانوا عندكم في الطرق موجودين في المغرب ككل ما باقاوش، وهاذي نقطة عندكم مهمة.

إذن إلى ابغيتو ندخلو في التفاصيل ديال يعني أش اعطوا الشركات؟ أشنو هما النتائج فين وصلنا اليوم؟ ندخلو في التفاصيل، لكن اللي كنتناو وهو اليوم هاذ الأيكاس ابدوا كيغبروا من المغرب، واعطونا واحد البيئة جديدة، وكنتناو أنه المستقبل هاذ الشي يستمر.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب.

في البداية، لا بد أن أشيد بجرأة الحكومة في معالجة هذه الآفة الخطيرة على التنمية المستدامة ببلادنا، ونسجل الاندثار شبه التام للأيكاس السوداء الأكثر خطورة.

ولكن نسجل أيضا أنه وبعد مرور حوالي سنتين على دخول القانون حيز التنفيذ، لازلنا نسجل استمرار تداول الأيكاس البلاستيكية بكل أشكالها وأنواعها على نطاق واسع، مما يجعلنا نطرح سؤال: أين الخلل؟ ومصدر الأيكاس المتداولة؟

وأنا كنت غندخل الأيكاس معايا ولكن قلت ربما باش ما نديرش الكاريكاتير في البرلمان.

فالذي وقع هو ارتفاع ثمن الأيكاس بالجملة وبالتسسيط لا افتقادها، وأصبح ثمنها يضاف لثمن السلعة المنتنة مما يعني إرهاب إضافية للمستهلك وضرب للقدرة الشرائية للمواطن والأسر التي أصبحت موضوع تساؤل شعبي ورسمي متنامي.

نسجل أيضا ضعف إنتاج البدائل كيميا ونوعيا وغلاء ثمن بعضها، وسؤال ما إن كان بعضها فعلا قابل للتحلل السريع وبالتالي لا خطورة بيئية له، نسجل أيضا تواضع عدد المقاولات التي استفادت من صندوق 200 مليون درهم الذي خصص لتمويل ومواكبة عملية التحول، وتواضع شغيلة المقاولات المستفيدة، مما يدفعنا للتساؤل عن مصير العمال الذين كانوا يشتغلون في القطاع وأسره؟ وما إن كانوا قد أدمجوا في سوق الشغل أم انضافوا لجيش العاطلين؟

ثم ألم يكن من الأولى دعم وتشجيع البدائل بشكل كاف وتحسيس أقوى قبل إصدار هذا القانون لضمان نجاح تطبيقه كما فعلت دول أخرى مثل رواندا التي نجحت بشكل باهر؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، والسؤال موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

بالرغم من المجهودات المبذولة في المخططات المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة لتحقيق إقلاع اقتصادي متميز، ورغم إرساء مخطط التسريع الصناعي، لازالت المقاولات المتوسطة والصغرى تشكو من تعقيد المساطر الإدارية والترخيصات وصعوبة الولوج إلى التمويل البنكي والنظام الضريبي، وغيرها من المشاكل التي تعرقل وتعيق مسار المقاولات.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، ما هي إستراتيجية الحكومة للرفع من مردودية المقاولات الصغرى والمتوسطة حتى يتسنى لها المساهمة في الرفع من الناتج الداخلي الخام والمساهمة في خلق فرص الشغل بشكل يدعم الاقتصاد الوطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

السيد المستشار،

كيف كنعرفو جميع المقاولات الصغرى والجد صغرى هو أهم ما عندنا في النسيج الاقتصادي المغربي، مواكبة هذه الشركات وهذه المقاولات مهمة جدا.

عندنا وكالة خاصة مكلفة بهذه المقاولات، وعندها برامج لحد الآن يعني المقاولات الجد صغرى، استثمار النمو اللي كيوصل لواحد السقف ديال 2 الملايين ديال الدرهم ديال الدعم فيما يخص الاستثمار، التحفيز اللي تيوصل لواحد السقف ديال مليون ونصف ديال الدرهم إذا كانت حالات الرقمنة، وبرامج أخرى المقاولات الصغرى، يعني درنا العديد مع هذه المقاولات ووضعنا صندوق فيه 700 مليون ديال الدرهم، وهذا شيء جديد جدا في المغرب لمواكبة هذه المقاولات، اللي هي كيف قلت مهمة جدا في النسيج

الاقتصادي المغربي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العزري:

احنا نتعرفو قلنا جميع أن المقاولات الصغرى والمتوسطة هي المشغل، هي الاستقرار، هي صمام الأمان، هي الخلف، هاذ الشيء كل شي نتعرفوه، ولكن تنلاحظو هناك مشاكل عدة اللي تتواجهها هاذ المقاولات الصغرى والتي أدت إلى إغلاق العديد منها، والتي لم تستطع مجاراة ما يحدث في السوق، كما أنها أدت إلى إفلاس البعض الآخر أو تورط أصحابها في مشاكل مالية، بسلا مثلا الركود الاقتصادي والتجاري، المنافسة غير المتكافئة، عدم القدرة على أداء القروض البنكية وفوائدها المرتفعة، فمثلا ملي تتشوف الشركة أو المقاولات الصغرى أو المتوسطة رابحة تنقسم معها الربح، والى كانت خاسرة تتحمل المقاولات الخسارة بوحدها.

معاناة الشركات والمقاولات الوطنية من تأخير الحصول على مستحقاتها، هذا مشكل كبير اللي تيعانيو منو، وديونها على الدولة وبالتالي عدم قدرتها على سداد التزاماتها المالية تجاه الأبنك المدينة.

وفي الأخير، تنلقاو هاذ الأبنك، يعني أن السبب هي الحكومة في التأخير وتنلقاو هاذ الأبنك هي التي تحجز مباشرة كل الممتلكات ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، وأحيانا تنلقاو المقاول المصير ديالو إما تيكون السجن إما الانتحار.

السيد الوزير،

فشل كل البرامج الحكومية -تنلاحظوها- مثل برنامج "مساندة"، برنامج "امتياز"، "مقاولتي" من أجل مساعدة أصحاب المشاريع على إنشاء مقاولاتهم الصغرى أو المتوسطة ومواكبتهم في بناء مشاريع، لكن العكس هو ما يقع اليوم، فعدد كبير من المقاولين الشباب متابعون أمام المحاكم ومحددون بالسجن، مع الأسف أن أغلب المخططات والالتزامات والتوصيات وعشرات المؤتمرات والندوات لم تجد طريقها للحل والتنفيذ رغم الوعود الكثيرة من قبل مسؤولين حكوميين.

فنحن اليوم أمام غياب سياسة ورؤية حقيقية فعالة ومندمجة لتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية وقدرتها على الصمود أمام التحديات المطروحة في الأسواق الخارجية.

السيد الوزير،

تنلقاو أن المقاولات الصغرى والمتوسطة راها مقاولات مواطنة.

شكرا السيد الرئيس.

ممارسته وإخضاعه للقوانين الجاري بها العمل، بما يتوافق كذلك والالتزامات الدولية للمغرب في هذا الصدد.

السيد الوزير المحترم،

ما هي إستراتيجيتكم لإشراك القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية الوطنية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

هاذ القطاع يعني حيوي ولو هو غير مهيكل، كانوا يعني محاولات في السنوات الفارطة باش نحاربوه، إلى اعقلنتو على (l'assainissement) باقي هذي واحد خمس سنين، باقي كنا كنعسو بهاذ (l'assainissement) والمشاكل اللي خلق للمغرب.

الحل الوحيد وهو المواكبة، طبعاً إلى كانوا الشركات الكبرى في القطاع غير المنظم خصنا نحاربهم، ولكن المقاول الذاتي، الشركات الصغرى والصغيرة جدا اللي هي في القطاع غير المنظم كنعقل مشاكل للشركات الكبرى والاقتصاد الوطني، ولكن خصنا نواكبوها، اللي درنا، درنا يعني العديد، يعني البرنامج ديال المقاول الذاتي اللي وصل الآن أكثر من 66 ألف منخرط لحد الآن، عندهم إن شاء الله في المستقبل القريب تغطية صحية اللي هي مهمة جدا لهاذ الناس، احنا كنعقلنا عليها، نتمناو أننا جميع نصلو لهاذ النتيجة.

فهاذ التمويل ديال هاذ المقاولات وصلنا لاتفاقية كيف قلت مع الأبنك ما وصلناش للمستوى المهم، هاذ القطاع غير المهيكل فيه مشاكل عدة للمقاول، إلى ما عندوش (bilan) ديالو ما يمكنش يتقدم للبنكة باش تعطيه القرض.

إذن خصنا نعاونهم، نواكبهم باش نصلو لنتائج، ولكن ماشي عاود ثاني الفوضى، ماشي يمكن لهاذ القطاع يجي يقتل القطاع المنظم، خصنا واحد التوازن، نواكب القطاع غير المنظم، ولكن نحافظو على القطاع ديالنا المنظم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار إذا أردتم التدخل، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

الجميع متفق أنه هاذ الشركات الصغرى وجد الصغرى مهمة جدا، البلدان ابحال إيطاليا هما اللي هازين الاقتصاد تماما، احنا عندنا فالمغرب متفق معك أنه كيعانيو من مشاكل، كنعاولو مع هاذ المقاولات باش نواكبهم من يعني بهاذ الوكالة (Maroc PME)، وقعنا اتفاقيات مع تقريبا جميع الأبنك باش يواكبهم، التجاري وفا بنك، (BMCE)، البنك الشعبي، (CIH)، (La Société générale) وحتى برید بنك.

النتائج الآن، وصلنا لنتائج لا بأس بها لكن مازال خاصنا نشتغلو، 894 مقاوله جد صغيرة استفتدت الآن من هاذ الدعم ومن هاذ المواكبة، 4570 مقاوله صغيرة استفتدت من هاذ الصندوق ديال 780 مليون درهم، وماشي غير من الصندوق لأن كنعواكبهم خصهم تقنيات، خصهم تعاونهم باش يشوفوا كيفاش يعني يواكبهم مشاكلهم... إلى آخره.

استثمار هاذ الشركات اللي استفدوا 894 جد صغرى و4570: 6.7 مليار درهم ديال رقم المعاملات اليوم، يعني هاذ الثمار وصلنا ليه ابدنا كنعقلنا معهم، العقود اللي عندنا معهم وهما غادي يشغلوا 46 ألف و250 يعني شخص.

كيف قلت، السيد المستشار، هاذ القطاع حيوي مهم جدا في الاقتصاد المغربي، هو اللي كيشغل أكثر، يعني غادي نعطيوه أكثر ما يمكن، كنعقلنا أننا لحد الآن المغرب ما اعطاش للمقاوله الصغرى والجد صغرى حقها، احنا جايين، كنعاولو نديرو ما أمكننا، لكن مازال خاصنا نشتغلو في هاذ القطاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه إشراك القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية والصناعية، وهو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السي الرزمة.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يمثل القطاع غير المهيكل أزيد من 11.5% من الناتج الداخلي الخام، مما يشكل عبئا كبيرا على تطور الاقتصاد الوطني، حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط سنة 2016، بالإضافة إلى أنه يشغل نسبة مهمة من الساكنة النشيطة، والتي تفتقر إلى حقوقها الاجتماعية، مما يستوجب علينا

إلى كان شي مشكل خاصنا نعالجوه باش إلى شي واحد دار شي حاجة خاصنا نعاقبوه، أنا ما كنتكفش بزاف بهاذ الإشاعات وهاذ الهضرة الخاوية لأن كنتعطي هضرة خاوية، خاصنا نشتغلو، يعني القليل باش كنتقرا بعض المسائل لأن ما عنديش الوقت، حقيقة هاذ الشي اللي كنتشتغلو كون لقيت نلقى 26 أو 28 ساعة في النهار لكان أحسن باش نشتغل، بلادنا خاصنا يعني نتضامنو باش نعطيو نتائج للمغاربة. هذا هو المهم.

نرجعو للمهم، وهو المقاولات الصغرى، المقاولات الصغرى كيف قلنا هو طرف من النسيج المغربي المهم جدا، يعني هاذ الشي كولو اللي تعطي للمقاولات الصغرى والجد صغرى ما كافي، كين في القوانين، القانون 98.15 والقانون 99.15 اللي أعطى واحد القفزة نوعية، لكن احنا جايين في هاذ القوانين المستقبلية، الأسبوع الماضي اشتغلت مع رئيس الحكومة في هاذ الاتجاه باش الصفقات العمومية تفتح للمقاولات الصغرى، وكنظن غادي تعطي واحد القفزة جديدة، نوعية، مهمة جدا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

ونواصل مع السؤال الموجه لقطاع السياحة، وموضوعه تبيين المؤهلات السياحية بالعالم القروي، وهو سؤال موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار لوضع السؤال.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

انطلاقا من الأدوار التي يمكن أن تقوم بها السياحة القروية، نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير التي ستقومون بها للاهتمام بالسياحة القروية.

ونعطيك، السيدة الوزيرة، كنموذج إقليم أزيلال اللي كيزخر بمؤهلات سياحية كبيرة وتبتكون من مواقع سياحية كثيرة، نعطيك على سبيل المثال شلالات أوزود، السيدة الوزيرة، وبحيرة بين الويدان، بحيرة بين الويدان، السيدة الوزيرة، وزارة السياحة ربما ما دارتش العمل ديالها لتسويق هاذ المنتج اللي معروف عندنا في المغرب.

السيدة الوزيرة،

يرجع الفضل لواحد السلسلة رمضانية دازت في التلفزة المغربية اللي عرفت بهاذ المنتج والي يمكن استقطبت للمنطقة سياح كثيرين اللي نمو المنطقة واستافدوا الناس ديال المنطقة، رغم ضعف البنيات التحتية وضعف الوحدات السياحية بالمنطقة.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

أشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم.

نحن متفقون بأن الحكومة تبذل مجهودات ملحوظة لمحاربة القطاع غير المهيكل من أجل دعم الاقتصاد الوطني، خصوصا عبر اعتماد العديد من الإجراءات كالتحفيزات الجبائية وإجراءات أخرى مرتبطة بتجهيز أسواق نموذجية وعصرية، إلا أنه، السيد الوزير، بالرغم من كل هذه الإجراءات لا يزال القطاع غير المهيكل يثير قلقنا وقلقكم كذلك، وهو ينتشر بشكل متفام، مما يتطلب منكم مضاعفة جهودكم في الإسراع بإخراج القانون المتعلق بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وذلك من أجل اعتماد مناطق صناعية خاصة بهذا النوع من المقاولات التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد المهيكل.

ولتعزيز هذا الدعم، المرجو الإسراع كذلك في إخراج قانون الصفقات العمومية الجديد الذي سيعمل على تخصيص نسبة مئوية من الصفقات لدعم هذه المقاولات ورسم مساراتها.

السيد الوزير،

الاقتصاد الوطني قوي ومهيكل، وهو أحد الرهانات الكبرى التي تشتغلون عليها، مقتنعون في هذا الإطار بحسن أدائكم الراجع بالأساس إلى الإستراتيجية المعتمدة في تدير القطاع والمبني على رؤيتكم الواقعية لوضعية الاقتصاد الوطني وآفاقه الواعدة، التي لا يمكن أن تكون بدون تصنيع، وبالتالي الاعتناء بالمقاولة كأحد الروافد الأساسية لتحسين مداخل الدولة وتنظيم الاقتصاد وخلق فرص الشغل.

السيد الوزير،

فريق التجمع الوطني للأحرار يثني على طريقة تديركم للقطاع وعلى الإنجازات التي تحققتها خصوصا في مجال جلب الشركات العالمية للاستثمار في بلادنا، رغم التشويش الذي تتعرضون له، مشيدين بموقفكم المسؤول في مطالبة رئيس الحكومة بفتح تحقيق حول الإشاعات المغرضة التي تلاحقكم للأسف من طرف أعداء النجاح والعدميين ومن يحاولون عبثا الاصطياد في الماء العكر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

فيما تبقى لكم من الوقت السيد الوزير إذا أردتم الإجابة.

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

التشويش دائما كين، المهم وهو الواحد يكون كيشغل بجدية وبالمعقول، إلى كان شي مشكل، علاش كنتطرح أنه تكون يعني فحوص،

العزلة واستثمار الطاقات السياحية بهذه المناطق. اللي ابقى هو مشكل وهو خاص هاذ البرامج تحتاج إلى تمويلات مهمة، ومازال كندمو مع السلطات المحلية والجماعات المحلية باش نجمو هاذ التمويلات ونجزو إن شاء الله هاذ البرامج. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

في الحقيقة، السيدة الوزيرة، كنت كنتسنى تخلي اشوية ديال الوقت باش نتفاعلو لأن كناكد هاذ الشي اللي جا على لسان السيد المستشار السي عادل، كون جهة أزلال وني ملال كترخر بواحد المؤهلات طبيعية رائعة في غياب البنيات التحتية الطرقية والمرافق الاجتماعية.

عندي نموذج ثاني، السيدة الوزيرة، هو إقليم تازة ومقدمة ريف أكنول اللي كينخر بواحد المؤهلات طبيعية، لا واد أمليل ولا باب بودير، لا مطاطة، لا أكنول، شلال صاغور وربما أنت كوزيرة ومازال هاذ العناوين ما عندكش فالراس، كذلك العين الحمراء اللي كستقطب 40000 مواطن كل سنة وكذلك أزرو.

مؤهلات طبيعية كحتاج ماشي غير خصنا نخدمو، خصنا نخدمو ويمكن 18 ساعة ولا أكثر باش نوصلو نخطو ونوفرو واحد البنية تحتية هائلة كنتاسق مع ذيك المؤهلات الطبيعية، لأن السائح أول ما يدخل لشي منطقة كيشوف واش كاين شي مركز صحي متوفر به وموارد بشرية، لأن الله يحفظ إلى طاح ولا عضاتو شي عقرب ولا شي حاجة يلقي على الأقل الإسعافات الأولية، كيشوف الطريق واش كاينة منين غيدوز، لأن كاين مجموعة من الأمور، وهنا خص يكون واحد التنسيق مع وزارة التجهيز والصحة والداخلية باش يمكن تقدمو واحد المنتج سياحي رائع كيتناسقوا ذيك المناظر الطبيعية الخلابة.

هنا، السيدة الوزيرة، واحد السؤال اللي حيرنا مع الحكومة، غياب مندوبية إقليم تازة للسياحة، ما السبب؟ اعلاش ما بغاتش تدار ذيك المندوبية؟ واش هناك لوبي ديال السياحة اللي ما ابغاش باش تدار تما ذيك المندوبية؟ لأن عن طريق المندوبية يمكن احنا نشتغلو بتنسيق مع المجتمع المدني ويتم تشجيع ذيك المجتمع المدني باش ينشط في المجال السياحي.

فالحمد لله كاين مجهودات متواضعة لبعض الإخوان فعين الحمراء، فباب أزهر، ولكن الغياب ديال الحكومة اللي ما كنتسقسق مع هاذ الناس فكتخلي ذيك المجهودات ما كاينش واحد الإشعاع، وحتى كيف ما قال السي عادل، كيف ما كيشوف في تركيا كاين واحد النجاح لأن الشركات والفنادق الكبرى هي اللي كتمول ذوك الأفلام وبالتالي كتشجع السياحة، فتمناو أنه الأفلام

لذلك، السيدة الوزيرة، كما جاء على لسان السيد وزير الثقافة قبل قليل، ابغيناكم تديروا يد في يد مع وزير الثقافة كما قال واهضر على واحد البرنامج ديال "لالة العروسة"، عوض "لالة العروسة" السيدة الوزيرة تديرو برامج مثل هذا اللي تدار في بين الويدان عبر أنحاء المملكة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة لمياء بوطالب، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المكلفة بالسياحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنشكر السيد المستشار المحترم لطرحة لهذا السؤال، وتنشكرو اللي تكلم على هاذ المنطقة الزوينة ديال الإقليم وبين الويدان وشلالات أزود وذاك المنطقة وآيت بوكاز، وذاك المنطقة كلها زوينة بزاف، وحقيقة المناطق القروية عندها مؤهلات سياحية مهمة جدا، ولكن مع الأسف ما مستغلاش كما يجب.

واليوم هاذ المناطق القروية رجعت سوى سياحة عبور، ما تبقاوش الناس، مع الأسف تيدوزو ولكن ما كيبقاوش بزاف، وهاذ الشي احنا متفقين بالي خاصنا نخدمو عليه، ولذلك تعمل كتابة الدولة للسياحة بتنسيق مع السلطات المحلية على ترسيخ واحد البرنامج باش هاذ السياحة في المناطق الجبلية والقروية تكون سياحة مستدامة، بالخصوص جوج ديال المناطق اللي نتخدمو عليهم، معلوم نتخدمو على المغرب بكامله، ولكن عندنا جوج مناطق اللي نتخدمو عليهم كسياحة مستدامة هو الجنوب الأطلسي الكبير اللي تيجع بين الطبيعة والمنتوجات الرياضية والأطلس والويدان، اللي هو حتى هو عندو واحد المنتج ديال السياحة المستدامة استثنائي، واحنا كندمو بجد على هاذ السياحة في المناطق القروية.

وخدمنا على واحد البرنامج اللي سميناه برنامج "قريتي"، اللي تيخدم على واحد المبلغ مهم وهو 2 مليار ديال الدرهم على مدى 10 سنوات واللي هو تيشمل إنشاء مباشرة أو عبر دعم القطاع الخاص، إنشاء مراكز إيواء إيكولوجية، مسارات التجول، مراكز الاستقبال والتوجيه، بنيات ترفيهية للرياضة، للثقافة، للهوايات وأماكن بيع المنتوجات المحلية.

وبحال اللي تكلمت عليه أيضا كاين مشكل الولوج لهاذ المناطق وكاين مشكل كبير للولوج لهاذ المناطق اللي مع الأسف تتكون منعزلة، وفي هذا الصدد واخا وزارة التجهيز اللي مكلفة بهاذ الشي، تم توقيع واحد الاتفاقية بين وزارة السياحة ووزارة التجهيز لإعادة تهيئة العديد من المسالك والطرق، بما في ذلك تدعيم وتوسيع أو بناء طرق جديدة من أجل فك

مقاولات المغرب في المنهجية وفي التصور ديال الحوار الاجتماعي. في شهر مارس 2018 بعد عقد سلسلة من المشاورات ما بين السيد رئيس الحكومة والمركزيات النقابية واتحاد مقاولات المغرب تعطات دفعة جديدة للحوار الاجتماعي، وتم الاتفاق على تشكيل 3 ديال اللجان، لجنة ديال القطاع الخاص برئاسة وزير الشغل والإدماج المهني، لجنة ديال القطاع العام برئاسة السيد الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، ولجنة تحسين الدخل برئاسة السيد رئيس ديوان السيد رئيس الحكومة، وتدارت لجنة تقنية حددت جدول الأعمال، ولما كنعقول حددت جدول الأعمال ماشي فقط الدورة ديال أبريل، الدورة ديال أبريل كانت دورة لاستعادة الثقة، ولكن العمل ديال الحوار الاجتماعي فالتصور ديالنا غادي يكون مأسس وغادي يكون خلال الثلاثة سنوات واتفقنا على الأقل في اللجنة اللي أنا تنشغل مع الإخوان في المركزيات النقابية، اشتغلنا على جدول عمل ومتفقين على كل دورة من الدورات أشنو هي القضايا التي سيتم تدارسها.

بطبيعة الحال المدخل الأول كان وهو السعي للاستجابة لعدد من المطالب المادية التي عبرت عنها النقابات، ولكن هذي غير البداية، ما استطعنشاي نخرجو بتصريح مشترك، وكانت هذي النية باش نخرجو بواحد اتفاق إطار ثلاثي السنوات.

المركزيات النقابية بكل وضوح قالوا أنه هاذ الموضوع هذا مازال ما طابشاي، نستمر في الحوار، احنا غادي نستأنفو الحوار مع المركزيات النقابية وغادي نفتحو معهم كذلك تشاور في عدد من القضايا بما في ذلك القانون التنظيمي ديال الإضراب احنا متفقين، ومن بعد العودة ديال السيد رئيس الحكومة غادي نتفقو باش نعاودو نستأنفو الجولة ديال أبريل أو الجولة ديال ما بعد ديال ماي وبعدها ديال الحوار الاجتماعي إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

اللي تسمع لكم، السيد الوزير، ت يظهر لو أن الحوار الاجتماعي جد إيجابي وبأن كابين النتائج وكابين استماع للمركزيات النقابية وكابين اهتمام ديال الحكومة بالحوار الاجتماعي، الواقع أننا نستمعو للحوار الاجتماعي الكلام عليه فاش تيقرب فاتح ماي وبعد ذلك لا شيء، هذا هو الأخبار اللي جايا من عند النقابات.

نتذكر خلال سنة كاملة النقاش ديال قانون المالية كان المشكل عند النقابات هو إمتى غادي ييدا الحوار الاجتماعي، وكأن ناوية الحكومة ما بغاتش تعمل هاذ الحوار الاجتماعي، بعد ذلك خلال قانون المالية واحد

ديالنا تدار فالمناطق الطبيعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيدة الوزيرة ما بقات لكم إلا 5 ثواني.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المكلفة بالسياحة:

شكرا السيد المستشار، يمكن لنا نتصلو وتعطينا هاذ المقترحات، واحنا ابغينا نخدمو عليهم ونخدمو على هاذ المندوبية ونخدمو على هاذ المقترحات اللي مهمة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتكم.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه الحوار الاجتماعي، والكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السي أبدو.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء.

زملائي المستشارات والمستشارين،

السيد الوزير المحترم،

رمضان مبارك، وكنطلبو الله سبحانه وتعالى هاذ السؤال اللي ابغينا نوجهو لك، السيد الوزيري، يكون فيه شي إجابة إن شاء الله إيجابية.

وعدت الحكومة بفتح باب الحوار الاجتماعي مع الفرقاء السياسيين والاجتماعيين، وذلك لمعالجة القضايا العالقة المرتبطة بالشغيلة، إلا أنه إلى يومنا هذا لا زالت العديد من الملفات عالقة ومقلقة كذلك، ولذلك نسألكم، السيد الوزير، عن ما هي المستجدات فيما يخص هذا الموضوع ديال الحوار الاجتماعي؟

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار المحترم، شهر رمضان مبارك سعيد لكم كذلك.

بالنسبة للسؤال ديالكم حول الحوار الاجتماعي، هاذ السنة تعقدوا جوج ديال الدورات، الدورة ديال شتنبر كان الموضوع ديالها هو عرض التوجهات العامة لقانون المالية والاستماع لمقترحات المركزيات النقابية واتحاد

الشي غير ممكن، لأنه أولا بعد كايين مطالب متعارضة، على الأقل غير ما بين اتحاد مقاولات المغرب والمركزيات النقابية كيف غادي نديرو في جلسة واحدة اللي فيها مثلا 30 واحد كيفاش غادي تدير تعالج هاذ المشكل؟ فإذن ابقينا تنفكرو واخذينا الوقت ديالنا وتشاورنا مع المركزيات النقابية نقابة نقابة، مع الأمناء العامين، واهتدينا إلى هذه الصيغة.

اليوم، إلى الإخوان ديال المركزيات النقابية عندهم شي صيغة أخرى احنا ما عندنا حتى شي مشكل، إلى ابغيتو تجيبوا القانون ديال الحوار الاجتماعي، احنا مستعدين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، سوف تكون لكم فرصة للتكلم في الموضوع.

السؤال الثاني موضوعه عدم احترام العديد من الشركات للحد الأدنى من الأجر، وهو سؤال موضوع من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير،

السيد الوزير،

رغم المجهودات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة لتحسين تنافسية المقاولات بهدف تحسين الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل، وبالتالي امتصاص مشكل البطالة، فإن العديد من هذه المقاولات والشركات المستفيدة من هذا الدعم الحكومي تشغل العمال بأقل من الحد الأدنى للأجر.

ما هي الإجراءات التي تقومون بها للحد من هذه الخروقات التي تمس الحقوق الأساسية للعمال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار،

يظهر لي المدخل ديالك اللي درتي مدخل مزيان لأنه تكلمتي على القطاع غير المهيكل، القطاع غير المهيكل للأسف الشديد كيجر للتحث ويخربق المنافسة إلى ابغينا نقولو، ولهذا احنا كنعقدو أن هاذ القانون الجديد ديال التغطية الاجتماعية لغير الأجراء غادي يدفع ضمنا إلى هيكلة

العدد ديال المقترحات اللي كانت تقدمت بها النقابات والأحزاب السياسية خلالها أنها ستحل في إطار الحوار الاجتماعي، وتم تفهم ذلك على أساس أنه في الحوار الاجتماعي يجيب نتأج، مع الأسف ما كانتش هاذ النتائج يعني الحكومة جات في الأخير عملت إملاءات على النقابات ماشي حتى شي اقتراحات في المستوى، عرض هزيل جدا لم يقبل، 100 درهم على 3 سنوات أو 300 درهم على 3 سنوات، نفذوها. إلى هاذ الشي الحكومة قادرة تدير شي حاجة تنفذها إلى ما اتفقتش مع المركزيات النقابية وتبدا تنفذها.

وذاك الشي علاش تنفترج عليكم أنكم تعملوا واحد القانون مالي تعديلي باش تاخذوا بعين الاعتبار هاذ الاقتراحات اللي عملتو ويتخذ فيه بعين الاعتبار الاقتراحات اللي كتوتو تنقولوا أنها غادي تناقش في إطار الحوار الاجتماعي واللي ما عملتوش.

لأن اليوم الوضعية صعبة، اجتماعيا كايين مشاكل، الطبقة الوسطى تعاني، كايين غلاء ديال الأسعار، احنا عاد كنا تنتكلمو دابا على المحروقات وأشياء أخرى اللي عاد الحكومة بغات عاد فكرت تدير فيها مراقبة وعاد تدير فيها واحد المجموعة ديال الأمور، الطبقة الوسطى هي صام الأمان ديال الاستقرار في بلادنا، الحوار الاجتماعي خاصو يكون مؤسس، مؤسس يعني خاص يكون معروف الوقت ديالو، البرنامج، جدول أعمال، والنتائج اللي يمكن يتوصل لها، هاذي إلى قلنا مأسسة الحوار الاجتماعي خاصها تكون بهاذ المفهوم مؤسسية، لأن تهم جميع المغاربة ماشي فقط النقابات أو الباطرونا لكن تهم المغاربة كاملين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أولا فيما يتعلق بالمأسسة احنا متفقين، اللي بغاوه النقابات نديرو معهم أي شكل من الأشكال المأسسة مستعدة ولم ترد الحكومة أن تفرض تصورا واحدا.

القضية اللي هي ثابتة في الحوار الاجتماعي في الشكل ديالو هو تكون دورة ديال شتنبر تكون مخصصة للعرض والتوجهات ديال القانون المالي، لأن القانون المالي ملي تيولي قانون مالي حتى تيجي عندهم إذن احنا نتعرض للإخوان التوجهات وهما تيديروا المقترحات وإلى عندهم شي حاجة إلى كان ممكن تدوز في قانون المالية راه تندوزوها، هذا هو.

الحولة ديال أبريل، ذيك الساعة الطريقة واش يكون نقابة نقابة ولا مجموعين ولا.. لأنه الإخوان ديال المركزيات النقابية بكل وضوح جاو وقالوا لنا غادي تجبو في جلسة واحدة غادي تجاوبونا على كلشي، قلنا لهم هاذ

نحن ندرك مسؤولية جهاز التفتيش ولذلك احنا في كل مناسبة من مناسبات قانون المالية نطالب الحكومة برفع عدد مناصب الشغل المخصصة لجهاز التفتيش.

مسؤوليتكم، السيد الوزير، بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل في إطار إستراتيجية الشغل، هناك مسؤولية حماية هؤلاء العمال المستضعفين، الذين يتقاضون أجور ضعيفة جدا، ويمارسون مهام كبيرة ومهام شاقة في أغلبها.

السيد الوزير،

الزيادة في الحد الأدنى للأجر التي تقر في كل الحوارات الاجتماعية في الحد الأدنى للأجر تقابل من طرف بعض المقاولات بالرفع من عدد ساعات العمل للبقاء في تكلفة الأجر، تكلفة الأجر التي تدخل في تكلفة إنتاج الشغل، بطبيعة الحال هذا فيه التواء على مقتضيات القانونية.

اعتماد الحد الأدنى للأجر المقابل لمدة العمل الكاملة عوض الحد الأدنى للأجر الساعاتي الذي هو قاعدة احتساب الحد الأدنى للأجر مع كامل الأسف، لكن الذي نلاحظه، السيد الوزير، بغض النظر على الموجودين في القطاع غير المهيكل اللي هو معضلة حقيقية ومعضلة كبيرة، هناك شركات كبيرة، شركات كبيرة إما هي امتداد لفروع أجنبية لشركات متعددة الجنسيات أو شركات وطنية كبيرة.

أنا أحيلكم، السيد الوزير، على شركات توزيع المحروقات، أنا أقوم بالسفر في كل أسبوع على المسار ديال الطرق السيارة، وأسائل العمال على الجنبات العاملين بهذه الشركات، شركات توزيع المحروقات، وأجدها تشغل العمال بمدخل مقتضيات المادة 193 التي تحدد بأن العاملين في محطات توزيع البنزين يقومون بأشغال مستقطعة بأوقات راحة ولكنهم يستغلون، هناك من يشغل العمال في هذه الشركات، الشركات كلها المتواجدة على جنبات الطرق السيارة: طوطال، شيل، ونكسو، إفريقيا، بيتروم، هؤلاء يشغلون العمال بساعات طويلة جدا لتحقيق أرباحهم، يشغلونهم 12 ساعة إلى 14 ساعة، فوجين في اليوم، هناك من يشغل 12 ساعة ليلا، هاذ الشي غير معقول، السيد الوزير.

ولذلك، أنا أقول لكم بأن هذه المسؤولية لحماية هؤلاء المستضعفين، وأن هذه الساعات الطويلة التي تؤدي على قاعدة الحد الأدنى للأجر الوقت الكامل فيها كذلك تفويت الاقتطاعات المتعلقة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفائدتهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

عدد من القطاعات وغادي يخلها تنتقل من عدم الهيكلية إلى الهيكلية وتولي عندها معروفة، هادي المسألة الأولى.

المسألة الثانية فعلا كآينة مخالفات، وبطبيعة الحال ملي تنقولو مخالفات ذاك الشي اعلاش كآين الجهاز ديال تفتيش الشغل والجهاز ديال التفتيش ديال صندوق الضمان الاجتماعي، احنا عندنا إشكالات على مستوى العدد والإمكانيات وكذا، ولهذا درنا واحد الاتفاقية ما بيننا وما بين الإخوان ديال ¹(la CNSS) باش نبدأو نبادلو المعطيات وغمشيو بعيد وغبداو نبادلو المعطيات حتى مع المفتشية العامة ديال الضرائب، راه كآين اتفاقية ما بين الإخوان ديال الضرائب والمالية، إذن احنا غمشيو...

بالإضافة للعمل العادي اللي كيديروا اللي هو التحرير ديال المحاضر، المفتشين ديال الشغل بلا ما ندخل عندي بزاف ديال الأرقام وديال العدد ديال المحاضر اللي تدارت، عندنا واحد البرنامج وطني ديال التفتيش وعندنا قطاعات كنسبيليوها، واحنا كنشتغلو، وبالتالي العمل اللي كيجن يديرو المفتش هو أنه يجرح محاضر، وربما إذا كانت هناك مخالفات تحيل الأمر إلى القضاء.

ولكن هاذ الشي غير كافي، هادي الشي خاصنا نشغلو في تنمية الفكر ديال المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، المقاولة المواطنة، النقابة المواطنة، الاتفاقية الجماعية، المفاوضات الجماعية، هادي واحد الثقافة خاصنا كيف ما تنقول نديرو واحد التعاقد اجتماعي جديد اللي كلشي يولي يعرف بأن مصلحتو باش تكون المقاولة مستقرة ومصلحتو باش يوفي بالحقوق الأساسية ديال العمال، وبالتالي هاذ الشي ديال الناس اللي ما كيجترموش الحد الأدنى هذا غير مقبول، الوزارة ستعمل على ذلك.

وفيما يتعلق بالمقاولات ديال المناولة، احنا غادين باش نعدلو المرسوم ديال الصفقات العمومية باش هاذ الشرط ديال التوفية بالشرط الاجتماعي يكون واضح، وبالتالي تمتع بل أكثر من ذلك اتفقنا في الحوار الاجتماعي غنديرو واحد (la liste noire) بيضاء ولا سميها.. اللي غادي نعلنو فيها على المقاولات اللي هي ما عندهاش الملاءمة الاجتماعية وما كتحترموش القانون ديال الشغل، وبالتالي حتى المؤسسات العمومية والقطاعات الحكومية كتمشي على الأقل كنعاهد على الأقل مع مؤسسات مسؤولة اجتماعيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

¹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

هاذ البحث وزيارات مراقبة لبعض المؤسسات البنكية، ورغم ذلك حتى يتسنى لنا الإحاطة بجميع الجوانب المرتبطة بالموضوع، ووجهنا دعوة لممثلي المجموعة المهنية لأبنائك المغرب لعقد اجتماع بهدف دراسة هذا الموضوع، وفعلا كان هاذ الاجتماع برئاسة شخصيا وبحضور نائب رئيس المجموعة المهنية لأبنائك وجمعية المديرين المركزيين المكلفين بالموارد البشرية لأبنائك الموقعة على الاتفاقية، بالإضافة إلى مديرة الموارد البشرية لواحد المجموعة بنكية بلا ما نقول السمية ديالها.

خلال الاجتماع تم استعراض الامتيازات العديدة والمتعددة الممنوحة لمستخدمي الأبنائك والتي تتجاوز بالمناسبة كثيرا مما هو وارد في مدونة الشغل، والتزموا بأنهم سيعملون على مراجعة هاذ المنظومة المتعلقة بمكونات الأجر ولاسيما تلك المتعلقة بعلاوة الأقدمية من أجل ملاءمتها مع مقتضيات مدونة الشغل، وبمجرد المصادقة على هاذ المراجعة من قبل المجالس الإدارية لأبنائك الموقعة على اتفاقية الشغل المذكورة فإنها ستعمل على فتح نقاش مع الشركاء الاجتماعيين بهدف مراجعة المواد ذات الصلة بعلاوة الأقدمية، لجعلها متوافقة مع ما تنص عليه المدونة، ونحن سنتابع بطبيعة الحال هاذ الموضوع وسنرى هل سيتم الالتزام بما تم التصريح به أم لا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السي حيسان في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي قدمتموها، وتنشكركم أيضا على المبادرة اللي عملتمو بعد التوصل بالسؤال ديال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، واللي بالمناسبة احنا طرحناه هذي مدة ديال 5 شهور وخلينا مدة زمنية كافية باش تقوموا بالإجراءات، وفي الحقيقة احنا تنسجلو بإيجابية على أنه هاذ العلاوة ديال الأقدمية واللي تنص عليها اتفاقية الشغل، الاتفاقية الجماعية ما بين البنوك والمستخدمين ديالهم، هاذ الاتفاقية تنص على أقل من ما تنص عليه مدونة الشغل في الوقت اللي القانون تقول أنه الاتفاقية الجماعية الحد الأدنى ديالها هو قانون الشغل.

فلذلك احنا سنتابع معكم، السيد الوزير، مدى التزام هذه البنوك بما تم الاتفاق عليه معكم، وكنا نود أنه تجربونا أو تحضروا حتى الشركاء الاجتماعيين في هاذ اللقاء هذا، ولكن ننتظر لقاء آخر اللي يكونوا فيه حاضرين لأنه لا يعقل، السيد الوزير، أننا نطبق القانون على شي وكتمشيو للمخبرة تيمشيو لها مفتشين الشغل ديالكم وتطلبوا منهم تطبيق علاوة الأقدمية، في حين أنهم مؤسسات كبرى كالأبنائك ما تطبقش هاذ العلاوة ديال الأقدمية وتبقى لمدة 15 سنة وهي تتخرق القانون.

ملي خرجت المدونة إلى اليوم ما زال تتخرق القانون والجميع ساكت

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أنا غادي نطلب من الإخوان ديال المستشارين والإخوان ديال المركزيات النقابية، يعني (الحالات السوداء) اللي عندهم يصيفطوها لنا واحنا غادي نديرو الأشغال ديالنا من خلال المفتشية ديال الشغل ومن خلال المفتشية ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وسنتخذ الأمور اللي في يدينا في القانون، احنا غادي نديرو ذلك الشي اللي في القانون، أما الأمور الأخرى اللي هي خارجة عن نطاق اختصاص الوزارة ما يمكنش احنا نديرو العمل ديال القضاء، افهمت ولا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، شكرا.

السؤال الثالث موضوعه منحة الأقدمية بالقطاع البنكي، وهو موضوع من طرف السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السي حيسان.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

تخرق المؤسسات البنكية بدون استثناء المادة 350 و353 من مدونة الشغل، المادة 350 تتحدث عن منحة الأقدمية، ورغم العديد من المراسلات ومن المبادرات لا زالت هذه المؤسسات البنكية إلى حدود اليوم تخرق القانون.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي قامت بها وزاراتكم لإصلاح هذا الخلل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار على طرحكم لهذا السؤال.

بطبيعة الحال كنعرفوا، السيد المستشار، بأن العلاوة ديال الأقدمية في القطاع البنكي هي لحد الساعة منظمة بمقتضى اتفاقية الشغل الجماعية الخاصة بالقطاع البنكي والتي هي بالمناسبة تمثل الإرادة ديال الأطراف الموقعة، هذه اتفاقية جماعية قديمة كما تعلمون ترجع إلى سنة 1960، ولكن جاءت واحد المجموعة ديال البروتوكولات اللي طورتها وحسنتها.

السؤال ديالكم حول الوزارة، بطبيعة الحال لما جاءت المراسلة ديالكم، باش نكونوا واضحين، احنا كلفنا المديرية الجهوية ديال الشغل والإدماج المهني بالدار البيضاء بإجراء بحث في الموضوع، وقامت هاذ الأخيرة بإنجاز

بالنسبة للناس، غادي نجرود القطاعات المهمة لإبرام اتفاقيات شغل قطاعية، غادي نمشيو كذلك حتى إلى كان ممكن نديرو اتفاقيات جماعية جموية لأنه كيوليوا الناس كيتحاوروا بيناتهم وكتتلاقوا وكتزول ذيك الصورة السلبية ديال المقاول النقابية ولا العكس صحيح.

أيضا التزمنا إلى كان ممكن باش نديرو حتى شي آلية ديال التمويل ديال آلية التحكيم بتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، وغنظمو يوم دراسي حول التحكيم كذلك، وغادي نديرو كذلك وحدة إدارية داخل مستوى مديرية الشغل تعنى بالشؤون النقابية من أجل السهر على معالجة وتتب المعطيات المتعلقة بالمكاتب النقابية المحدثّة أو التي تم تجديدها، لأنه كاي واحد الشكوى أنه بعض المرات غير كيتأسس المكتب النقابي ويستهدف، وهذا فيه مس بالحقوق النقابية، السهر على دراسة ومعالجة الشكايات الجماعية، وخاصة حينما يتعلق الأمر بطرد تعسفي بسبب تأسيس مكاتب نقابية كما قلنا، العمل على رصد الوضعية اليومية للنزاعات الجماعية والحرص بطبيعة الحال على احترام المقتضيات القانونية المرتبطة بتسليم وصولات إيداع المكاتب النقابية، والتزمت شخصيا مع قطاع حكومي معين باش نتابعو هاذ الموضوع.

أيضا كاي التزام باش نراجع الفصل 288 من القانون الجنائي، وبطبيعة الحال التزمنا كذلك في إطار الحوار الاجتماعي باش نفتحو التشاور مع المركزيات النقابية فيما يتعلق بالقانون التنظيمي للإضراب، وسنواصل الجهد كذلك من أجل التصديق على الاتفاقية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية، وكاي أمور أخرى اللي مرتبطة بالحماية الاجتماعية، مرتبطة بالتحسين أيضا حتى ديال القدرة ديال جهاز التفتيش باش يتدخل وباش يصلح وبطبيعة الحال باش يجزر المحاضر حينما يتعلق الأمر بتحرير محاضر وإحالتها على الجهات المختصة وخاصة القضاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حيتوم:

السيد الوزير،

نذكركم بأن الحقوق والحريات النقابية مضمونة قانونيا منذ ظهور 16 يونيو 2011، وكرستها كل الدساتير وأكدها دستور 2011 في الفصول 8، 9 و29، حيث نص صراحة على أن حرية الائتلاف النقابي والسياسي مضمونة، كما تعتبر الحرية النقابية من الحقوق الأساسية للأجراء، وهي قيمة أساسية من قيم منظمة العمل الدولي، إلا أن المشكل الدائم هو في مدى احترام هذه القوانين على أرض الواقع.

نحن كمسؤولين نقابيين وفي مختلف فروع الاتحاد المغربي للشغل نعيش على وقع طرد العمال لمجرد تأسيس مكاتبهم النقابيين، وذلك على مرأى ومسمع

عليها، في الوقت اللي ضاعوا مستخدمين ديال الأبنك، خرجوا تقاعد اللي كان الفرق ديال العلاوة ديال الأقدمية تيوصل بعد المرات حتى 5000 درهم ضاعوا فيها هما خدامين وضاعوا أيضا حتى في الأثر ديالها على التقاعد ديالهم.

لذلك، احنا متفقين معكم، السيد الوزير، وسنتابع معكم هذا الأمر إن شاء الله.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

إنن ننتقل إلى السؤال الرابع، وموضوعه تراجع الحقوق والحريات النقابية ببلادنا، وهو موضوع سؤال من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نسائلكم عن ما تعرفه الحريات والحقوق النقابية من تراجع في هذه الآونة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

هو في الحقيقة هاذ السؤال ما توصلتش به في.. توصلت به الآن ولكن رغم ذلك غادي تتفاعل مع هاذ السؤال، ما عرفتش واش المشكل في الإدارة ولا في الإدارة ديالي، ولكن محما يكن من أمر.

بطبيعة الحال الحكومة عندها حرص كبير باش تحمي الحريات والحقوق النقابية لأن هذا التزام، وبالتالي فهي لا تدخر وسعا للنهوض بالحقوق والحريات النقابية لأن هذا التزام ديال الحكومة تجاه المعايير الدولية وتجاه المواطنين، وهذا أمر ينص عليه الدستور.

ولهذا، خلال الحوار الاجتماعي درنا في اللجنة واحد المجموعة ديال المقترحات اللي كان فيها الشركاء الاجتماعيين كلهم قدموا مقترحات، وإلى ابغيتو نعطيك التقرير اللي موقعينوه الإخوان ديال المركزيات النقابية عندنا واحد المجموعة ديال المقترحات باش غادي نمشيو، فيها أولا النهوض بآليات وتسوية النزاعات، بزاف ديال المقترحات، آلية جموية للمصالحة، تشجيع آليات الوساطة التعاقدية، وضع برنامج ثلاثي سنوي بمشاركة الشركاء الاجتماعيين من أجل النهوض باتفاقيات الشغل، لأن اتفاقيات الشغل الجماعية كتضمن اشوية ديال الاستقرار واشوية ديال (la visibilité)

..الحكومة أن الشهر الماضي عن ما سمته برنامج تنفيذي للمخطط الوطني لإنعاش التشغيل وما يثير في هذا المخطط اللي سأتو "ممكن" هو العدد الكبير ديال مناصب الشغل التي سيتم إحداثها من هنا إلى 2021. إذن التساؤل ديالنا، في ظل الوضعية الاقتصادية اللي كتعيشها البلاد، السؤال ديالنا السيد الوزير: هل تعتقدون أن هذا ممكن فعلا؟ وثانيا، ما هي الإجراءات اللي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل الوصول إلى هذا الهدف؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذا سمحتو الأستاذ أعمو عنكم السؤال؟ السيد الوزير كما سبق لي أن أعلنت سؤاليين تجمعها وحدة الموضوع، تفضل الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد الطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يتوقع البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خلال الفترة 2011-2017 إحداث مليون و200 ألف منصب شغل، وتحسين قابلية التشغيل لمليون باحث عن الشغل، ودعم التشغيل المأجور لفائدة أكثر من 500 ألف باحث عن الشغل، ومواجهة إحداث أزيد من 20000 وحدة اقتصادية صغيرة، لكن كيف الوصول إلى ذلك في 4 سنوات ونصف، مع العلم على أن إنتاج الشغل لا يتعدى سنويا 43500؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الجواب لكم السيد الوزير للإجابة على السؤالين معا.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بطبيعة الحال فالعامل مع معضلة البطالة والتشغيل كين جوج ديال المقاربات، كين إما أن تكون هناك مقارنة مستسلمة، ونقول ليس في الإمكان أبدع مما كان والأمور كلها سوداء وما عندنا ما نديرو والبطالة قدر، ولا تدير واحد المقاربة إرادية وتتوكل على الله وكتريد.

الحكومة اختارت الطريق الإرادي، واختارت مقارنة جديدة، لأول مرة تصبح قضية التشغيل في المغرب قضية أفقية ماشي ديال قطاع وزارة الشغل، بالنسبة للتشغيل اليوم والإدماج المهني.

ولهذا، في 28 شتنبر تم تفعيل اللجنة الوزارية للتشغيل برئاسة السيد رئيس الحكومة، وهاذ اللجنة بطبيعة الحال تبنت 5 ديال التوجهات إستراتيجية، وتفرعت على واحد 5 ديال المجموعات موضوعاتية، وهاذ المجموعات الموضوعاتية شارك فيها أكثر من 17 قطاع حكومي وعدد من

من السلطات العمومية، وإن وجدت مكاتب نقابية فقلما تحترم مدونة الشغل والاتفاقية الدولية 135 فيما يخص حماية ممثلي العمال.

المقلق أكثر، السيد الوزير، أن الظاهرة لم تعد مقتصرة على الوحدات الإنتاجية والخدماتية والصغرى والمتوسطة، بل امتدت إلى الوحدات الكبرى في المناطق الصناعية، وكذا في الفلاحة والسياحة والخدمات التي هيأت لها الدولة كل الشروط البنوية قصد التشجيع، فإذا بها تتحول إلى قلاع محصنة لممارسة أشنع أنواع القهر والاستغلال.

فمن واجب الدولة، إذن، أن تتدخل لفرض احترام القانون وضمنه حماية الحريات والحقوق النقابية للعمال، للأسف، السيد الوزير، جهاز تفنيشكم الذي تحدثت عنه يظل عاجزا عن فرض احترام القانون لانعدام إمكانياته، وأعطي مقارنة بسيطة مع بلد شقيق هو تونس، ساكنتها النشيطة أقل من 1/3 الساكنة النشيطة للمغرب، عدد مفتشي الشغل يضاعف عدد مفتشي الشغل في المغرب.

إذن، إذا لم توفرنا وسائل المراقبة والزجر وعلى رأسها الموارد البشرية كيف يمكن لكم الحرص على تطبيق القوانين والحكومة بدورها لا تقدم إشارات قوية في اتجاه احترام الحريات النقابية، بل تمضي في الاتجاه المعاكس وذلك عبر أولا إفراغ الحوار الاجتماعي من أي محتوى إيجابي لصالح الأجراء، الاستمرار في ضرب القدرة الشرائية للمواطنين والزيادة في الأسعار، الخضوع للوبيات الضغط المالية والاقتصادية خارجيا وداخليا، وذلك بتصفية صندوق الموازنة والبداية في تعويم الدرهم، الاستمرار في تدهور الخدمات الاجتماعية وتقليص دور المرفق العمومي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بالنسبة لضرب القدرة الشرائية للمواطن، لا، لأن الحكومة...

السيد رئيس الجلسة:

ما ابقاش لكم الوقت، أعتذر السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي، وفي الحقيقة السؤال الخامس والسادس تجمعها وحدة الموضوع، لذلك سوف نعرضها دفعة واحدة، وهما حول المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، وهما سؤالين مقدمين من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وكذلك من طرف المستشارين المحترمين أعضاء مجموعة العمل التقدمي.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

المتابعة، إلى انخرطنا كاملين ت يظهر لي من الممكن أن نحقق هذا.. وبالمناسبة لم يتم استقصاء الإمكانيات الموجودة في كل القطاعات، لأن كائ واحد المجموعة من القطاعات ما شاركنا، وكان القطاع غير المهيكل ما تكلمناش عليه، والقطاع المهيكل كيمكن يكون محدث لفرص الشغل وتنمناو أنه غادي يبدأ يظهر لنا في (la CNSS) لما هاذ الناس هاذو يتيكلوا ويتطبق عليهم القانون ديال الحماية غادي يبدأ يبان لنا مناصب شغل حقيقية اللي أصحابها مصرحون.

إذن هذي هي الإمكانيات، هذا الرقم هو إمكانيات ماشي تعيني بأنه سوف يتحقق، خاص عمل، الحكومة عازمة على العمل وعازمة على التتبع وأيضاً لا بد من أن نقول شيئاً مهماً، لا بد أيضاً من أن نحافظ على مناصب الشغل القائمة، وهذا تحدي.

لهذا، يعني المحور الرابع ديال تحسين اشتغال سوق الشغل والمحيط ديالو والمناخ ديال المقاولو واستقرار العلاقات الاجتماعية والحماية الاجتماعية والعمل اللائق، هاذي كلها، هاذ الشيء خاصو كلو يتجمع باش يعطينا هاذ الإمكان، هذا إمكان، وبالتالي احنا خدامين مع الجهات كيقوعو عقود تعاون في إطار تنزيل ما يسمى ببناء وتنزيل البرامج الجهوية، وغاديين في إطار ما يسمى بإنشاء المراكز الجهوية ديال التشغيل اللي هي غتكون واحد (plate-forme) اللي غادي تلقى فيها كل القطاعات وغادي تلاقى فيها كل المتدخلين بما في ذلك الجهات، بما في ذلك الأقاليم، بما في ذلك المكتب الوطني للشغل، بما في ذلك الجامعة، كل الفاعلين غادي نشغلو وغادي ندرسو الإمكانيات الموجودة في كل جهة ونزلو واحد البرنامج خاص بالخصوصية ديال الجهة، بالإضافة للبرامج الوطنية التي سنسعى كذلك إلى تقييمها وإلى تطويرها وإلى تفعيلها.

ولهذا، هاذ الأرقام اللي كيقولو هي كبيرة، ولكنها ممكنة وما عندناش خيار إلا أنه نرفعو التحدي جميعاً، وينبغي أن نتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف لأنه هاذ الشيء كما قلت كيرتبط بالاستقرار الاجتماعي وكيرتبط أيضاً بالاستقرار السياسي ديال البلاد.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضلوا السي رحال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكراً السيد الوزير.

فعلاً كنا ابغينا الخير للبلاد، ولكن لو كنتم حكومة عاد بدأت يمكن ندخلو هاذ الشيء في باب الطموح، باب الإرادة، حسن النية، إلى غير ذلك، ولكن اتنا تسيرون الشأن العام، السيد الوزير، هذي سبع سنين، يعني على المستوى ديال التعليم حتى التلاميذ اللي دخلوا يلاه عندهم الشهادة فاش غادي تساليو في 2021 غادي يكونوا تخرجوا من الجامعة،

المؤسسات العمومية والشركاء، وكان عمل غير مسبق باش نقولها لكم، وكان عمل غير مسبق، يمكن نعطيكم الإحصاء ديال الاجتماعات والتقارير والوثائق التقنية التي تمت ترجمتها، وفي نهاية المطاف تم تحويل هذا إلى.. عندنا الآن بطائق لكل عدة تدابير وكل تدبير عندنا البطاقة وعندنا التصور ديالو، بالإضافة للبعد الجهوي اللي احنا خدامين فيه.

فإذن هاذ العمل هذا انتظم كما قلت في 60 اجتماع، ما بين أكتوبر 2017 إلى مارس 2018، توجت أشغال هذه المجموعة في برنامج عمل عرض على اللجنة التقنية للتتبع ب 27 شتنبر 2018، على المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل في 28 من نفس الشهر، وأمام اللجنة الوزارية للتشغيل برئاسة السيد رئيس الحكومة في 11 أبريل 2018، 27 أبريل وهادي مهمة 18 تم التوقيع على ميثاق تنزيل البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للتشغيل "ممكناً"، وغنجي لهاذ ممكن غادي نشرحها من طرف القطاعات المعنية اللي كانت تتأسس للجان الموضوعاتية: وزارة الشغل والإدماج المهني، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وجمعية جهات المملكة والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

إذن هذي اليوم عندنا تعبئة وطنية حول الموضوع، فيها جميع المشاركات، فيها الدولة، فيها المقاولو، فيها المجتمع المدني، فيها الجهات، وغادي نجني للتنزيل الترابي ديال البرنامج.

ثلاثة ديال التدابير تحفيزية، تقليص المسافة ما بين الباحثين عن الشغل وفرص الإدماج المهني، تحفيز المقاولات على الإدماج ودعمها في مسلسل التشغيل، وهاذ الشيء كلو فيه تدابير وفيه إجراءات غادي تجي احنا خدامين نتفعلوها، ويمكن يجي بعد في قانون المالية، مواكبة ودعم حامل كل مشروع.

ثلاثة تدابير للدعم: دعم وإحداث مناصب جديدة والمحافظة على المناصب القائمة، إعداد أفضل الخريجين لمواجهة سوق الشغل، تحسين علاقة الشغل وظروف العمل.

ثلاثة ديال التدابير ديال التنزيل: برامج جهوية ديال التشغيل كما قلت في إطار تعاقد مع الجهة، تعزيز خدمات القرب، إطلاق برنامج لتأطير الباحثين... إلى آخره.

المهم الآن الناس تيتساءلوا على هاذ القضية ديال الرقم، هذا سميناه "ممكناً"، نتحدث عن إمكان موجود أصلاً، في جميع الاستراتيجيات والبرامج القطاعية كائنة وتدارت عروض وتدارت التوقعات الموجودة، إذن الهدف اللي حطيناه هو يتعبر على واحد الإمكانيات موجودة، عدد من الإستراتيجيات والمحطات القطاعية كلها تم تحليلها، وغير باش بالمناسبة هاذ الرقم غير مستحيل لأن السنة الماضية تم إنشاء 215 ألف منصب، القطاع العام أحدث 150 ألف منصب، القطاع الخاص أحدث 150 ألف منصب، يعني 65 ألف في القطاع العام، وهكذا.

فبالتالي هاذ الرقم إلا اشتغلنا كيقولو، إلى وظفنا الإمكانيات، إلى درنا

النمو، في ظل هاذ العشر سنين الأخيرة لم نحقق حتى أكثر من التنمية، وتعرفون جميعا علاقة النمو بالتشغيل.

فأمام هذه الأوضاع، وأنا أحييكم، وجميل ما قلتموه فيما يتعلق بهذا المشروع، مهمتنا أو دورنا أن نساعد فيه، وكذلك ندعم خصوصا أنكم اخترتم عدد من الشركاء اللي أنا شخصيا مقتنع بأنه غادي يمكن يفعلوا بالشكل الذي قلتموه.

لكن المرارة هو أن التجربة ديال الحكومات السابقة، فالسي عباس الفاسي سار في نفس الاتجاه ولكنه في آخر المطاف لم يستطع أن يحقق 250 ألف منصب شغل الذي وعد به ففشل.

كذلك السي عبد الإله بنكيران امشى في نفس الاتجاه ولم يستطع، كل ما حققه هو 26400، نخاف أن يتكرر الطابع الذي يعطي لهذا البرنامج القوة الإرادية هو لما يتحكم في المؤشرات بشكل قوي وهذا لم يحصل، لهذا سمي "بممكن"، هاذ التسمية تدل على أنه سيبقى تنزيلا لما هو ممكن يعني افتراض لا أقل ولا أكثر، نريد نفسا أكثر.

أضفتم شيئا إيجابيا قد يعطيكم الطريق الصحيح، وهو إدخال العامل الترابي أو الجهوي في هذا البرنامج، شيء مهم لا بد أن نسجله وأن نكون مدعمين إياه، إنما أوضاع الجماعات المحلية والجهات عليكم بذل مجهود كبير للتنسيق مع زملائكم في الحكومة لتحقيق إمكانية مشاركة الجهات في هذا المشروع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى آخر سؤال مبرمج في جدول الأعمال، موجه لقطاع التنمية القروية والمياه والغابات (لا ما بقاش لكم، السيد الوزير، ساليثيو التوقيت المخصص لكم) وموضوعه الاستغلال العشوائي لمقالع الرمال بالملك الغابوي، وهو سؤال موضوع من طرف الفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حقيقة، السيد الوزير المحترم، هاذ السؤال يبقى دون جدوى، لأن في الحقيقة احنا حطيناه سنة هاذي تقريبا اللي كانت واحد الفوضى عارمة داخل المنطقة، ولأن الظروف كتحتم علينا باش نلقبو هاذ السؤال غادي نلقبوه.

يعرف الملك الغابوي في عدة مناطق مجموعة من الانتهاكات والخروقات، في صدارتها الانتشار العشوائي للمقالع خارج كل الضوابط القانونية، مخلقة

وبالتالي يظهر لي أن هاذ الأرقام اللي اعطيتها، تكلمتو على اجتماعات: 30 اجتماع، 30 لجنة، واعطيتو لهاذ البرنامج سمية، والرقم ديال 1.200.000، هاذ الشيء فقط يعني للتسويق فقط بما أنكم ما غاديش تنفذوه، والدليل هو هاذ الخمس سنين اللي فاتت النسبة ولا الاقتصاد ديالنا بان بأنه محدود في خلق مناصب الشغل، مناصب الشغل ما وصلاتش واحد 35 ألف في السنة، لأن النموذج التنموي ديالنا ما بقاش كيشغل، هاذ الشيء قالوا جلالة الملك، ومطلوب منكم باش تقدموا واحد النموذج تنموي اللي كيخلق فرص ديال الشغل ما تكلمتوش عليه.

إذن في إطار هاذ الوضعية الاقتصادية اللي ما كنتخلقش نسبة نمو مهمة، اللي ما كنتخلقش مناصب شغل، ما عرفتش كيفاش في خمس سنين ما خلقتوش أكثر من 300 ألف منصب شغل بما فيها القطاع العام، هذا يمكن تتحكموا فيه يمكن بقانون مرسوم يمكن تخلقوا مناصب شغل، ولكن القطاع الخاص المناصب ديالو كتخلق بالاقتصاد الوطني، كيفاش في خمس سنين ما خلقتوش أكثر من 300 ألف منصب شغل؟ في ظرف ديال هاذ خمس سنوات اللي ماجية كل سنة غادي تديروا تقريبا دابا إلى بقات لكم يلاه أربع سنين ونصف، كل 400 ألف منصب شغل في السنة وما حسبتوش فيها قطاعات كبيرة اللي تكلمتو عليها ديال الأبنك وديال التأمين وديال التجارة والخدمات للشركات والأشخاص، يعني أنكم ناويين وقيلة توصلوا للمليون و600 ألف منصب شغل خلال أربع سنوات.

يعني هاذ الشيء غير معقول وكتملوا فيه المسؤولية، لأن كنتخلقوا واحد الأمل عند الشباب، النسبة ديال البطالة راه وصلت لواحد النسب مخيفة جدا على المستوى الوطني في صفوف الشباب وفي العالم الحضري كبيرة جدا، ما تخلقوش واحد الأمل عند الشباب وما يتنفذش، وتقولوا لنا هاذ الشيء درناه ممكن والإمكانية، هي كائنة إمكانية عند بلادنا تخلق مجال هاذ الشيء، ولكن ماشي عند هاذ الحكومة هذي مع الأسف، لأن ما عملاتش إجراءات لصالح المفاوضة الصغرى والمتوسطة، لصالح الاقتصاد الوطني، لصالح الاستثمار باش يمكن تحرك العجلة ديال الاقتصاد وتخلق مناصب الشغل اللي ابغينا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي المكاوي.

الكلمة لكم الأستاذ أعمو، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الوزير.

كلنا نعلم جميعا أن الساكنة في سن التشغيل تصل إلى 63% في المغرب، فعلى أساس إنتاج 370 ألف للبحث عن العمل سنويا، في وضع يتسم بتزايد الانتقال الديموغرافي الذي لا يتحكم فيه أحد، أمام إشكالية

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكروكم السيد الوزير على التوضيحات ديالكم.

غير في الحقيقة احنا كنجيو الجهود الجبارة اللي تقوم بها المديرية الإقليمية على صعيد إقليم آسفي اللي جيشت، نقول لك جيشت كاع الحراس ديالها ديال الإقليم كاملين باش تحضي هاذ الشركة هذي، هذا لا يعقل، السيد الوزير، كيف ما قلتو اتنوما، راه ما كاينش الترخيص، تنقول لك ما كاينش الترخيص، هذه مقالع عشوائية اللي تدارت واللي احنا عندنا الثقة الكاملة في القضاء ديالنا اللي قال الكلمة ديالو واللي بعض الملفات اللي وصلت تقريبا جاية لـ 5 المليون ديال الدرهم اللي باش حكمت.

وهذا كلو راجع لاش؟ لأنه كيف ما قلتو، السيد الوزير، كاين حجوزات ديال واحد العدد ديال الجرافات، واحد العدد ديال.. ولكن حتى شي حاجة ما تحجزت، حتى شي حاجة، راه لحد الساعة أنا كرئيس جماعة راه حتى شي حاجة ما تحطت في المحجز، غير كيقولوا الحجز.

وتنحي من هذا المنبر الساكنة، كون ما كانتش الساكنة اللي حات هذاك الملك الغابوي راه حتى الحراس كانوا كيتهددوا بالليل وبالنهاري، كيتهددوا باش.. وهاذ الشركة هذي ما قدتهاش غير المياه والغابات جات حتى للمجلس اللي يستنكر هاذ الشيء ويصيفط رسائل للسيد العامل وللسلطات المحلية لوقف ديال هاذ المسائل، حتى المجلس براسو صدق اللي جات هاذ الشركة جابت ذوك البلطجية ديالها ودخلت للمجلس، وهاذ الشيء راه رسائل حتى للسيد وزير الداخلية هو كاين حاضر راه راسلناه في الموضوع، جميع التفاصيل، جميع التفاصيل كلها لا السيد العامل ولا عند السيد والي الجهة ولا عند السيد وزير الداخلية.

هذه الخروقات اللي قامت بها هاذ الشركة، وكنتمناو احنا عندنا كل الثقة ديالنا في القضاء ديالنا لأن الملفات كيف ما قلتي، السيد الوزير، كلها أمام القضاء، لا ديال الجماعة ولا ديال الدولة ولا ديال لأن هذه مداخيل، هذه ثروات ديال الجماعة لأن كندي فيها 80%، تنتمناو من السيد الوزير باش الحصة ديال الجماعة تدخل للجماعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد كاتب الدولة على مساهمتكم.

وبذلك نكون قد أنهينا جدول أعمال اليوم. قبل أن ننهي نحيط المجلس مرة أخرى بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة. شكرا لمساهمتم جميعا.

ورفعت الجلسة.

أضرارا بيئية جسيمة، وعلى سبيل المثال ما يشهده الملك الغابوي التابع لجماعة المعاشات بإقليم آسفي من اعتداءات وتخريبات.

وعليه، نسألكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي ستخذونها أو اتخذتموها، لأن هاذ الشيء فات، اتخذتموها للحد من هذه الممارسات وتصحيح هذه الاختلالات؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محو أوحلي، كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحريوالتنمية القروية والمياه والغابات مكلفا بالتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة فعلا التدابير اتخذناها كما في علمكم ولكن هادي مناسبة باش يمكن لنا نتكلمو على الملك الغابوي والحفاظ عليه.

ليكن في علم الجميع أنه منذ 1994 ما تعطات أي رخصة لاستغلال الرمال في الشواطئ، زيادة على ذلك جا واحد المنشور ديال الوزير الأول في 2010 تيمع وتيأكد هاذ الاستغلال ديال الرمال في الشواطئ وفي الملك الغابوي.

هي الدولة عندها بطبيعة الحال إجراءات باش تحتفظ على الموارد الغابوية وتحتفظ كذلك على سلامة المشرفين على الحراسة في الغابة، ومن هذا المنبر تنحي العمل ديالهم الدؤوب والتضحيات ديالهم.

هناك كما قلت لجنة مركزية ولجنة إقليمية تكون فيها وزارة الداخلية وكذلك القطاع القضائي زيادة على المياه والغابات، وهذه اللجان هادو تيتبعوا عن كتب جميع ما هو يحصل وجميع الاعتداءات على الملك الغابوي أو على الأشخاص الذين يسهرون على هذا الملك الغابوي.

فيما يخص المشكل اللي كان في آسفي هو مشكل نزاع ما بين شركة وكذلك إدارة المياه والغابات، والكل الإدارة قامت بالعمل ديالها بحيث حررت محاضر وقدمتها من طبيعة الحال لوكيل الملك وكانت متباعدة وكان محجز ديال الشاحنات كذلك، وبعد ذلك تم الحكم الابتدائي واللي أدينت فيه هذيك الشركة وبالطبع بغرامة مالية لصالح الخزينة العامة بما يفوت 3 ديال الملايين ديال الدرهم في انتظار الحكم النهائي.

إذن، المشكل تيتبعوه وما تنظنش أن كاين شي فوضى اللي يمكن تكون في هاذ المجال هذا لأن احنا تيتبعو ذاك الشيء قانونيا، والمتابعات كاينة والحفاظ على الملك الغابوي كاين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.